العلاقات الامريكية – السودانية (١٩٦٩– ٢٠٠٠)

م.م أحمد خضير حسين
المديرية العامة لتربية محافظة المثنى

م.م هادي مجبل دلي
المديرية العامة لتربية محافظة المثنى

البريد الإلكتروني Email : bakeraaaa11@gmail.com
hadymjbl962@gmail.com

الكلمات المفتاحية: الولايات المتحدة الامريكية، علاقات خارجية ، السودان ، السياسة ، الاقتصاد .

كيفية اقتباس البحث

حسين ، أحمد خضير، هادي مجبل دلي ، العلاقات الامريكية – السودانية (١٩٦٩– ٢٠٠٠) ، مجلة مركز بابل للدراسات الانسانية، تموز ٢٠٢٤،المجلد:١٤ ،العدد:٣ .

هذا البحث من نوع الوصول المفتوح مرخص بموجب رخصة المشاع الإبداعي لحقوق التأليف والنشر (Creative Commons Attribution) تتيح فقط للآخرين تحميل البحث ومشاركته مع الآخرين بشرط نَسب العمل الأصلي للمؤلف، ودون القيام بأي تعديل أو استخدامه لأغراض تجارية.

مفهرسة في Indexed
IASJ

مسجلة في Registered
ROAD

American-Sudan Relations (1969-2000)

M.M Ahmed Khudhair Hussein
Directorate General of Education
of Muthanna Province

M.M Hadi Mijbel Deli
Directorate General of Education
of Muthanna Province

Keywords : USA, Foreign Relations, Sudan, Politics.

How To Cite This Article
Hussein, Ahmed Khudhair , Hadi Mijbel Deli, American-Sudan Relations (1969-2000), Journal Of Babylon Center For Humanities Studies, July 2024,Volume:14,Issue 3.

This is an open access article under the CC BY-NC-ND license (http://creativecommons.org/licenses/by-nc-nd/4.0/

This work is licensed under a Creative Commons Attribution-NonCommercial-NoDerivatives 4.0 International License.

Abstrac :

The issue of American-Sudanese relations is a vital topic, because the two countries have witnessed important internal developments that have reflected on their foreign policy, and this topic has represented a model of relations between countries with international status such as the United States of America, which is represented by the political, economic and military aspects, and another country such as Sudan, which is large in size and underdeveloped compared to it, suffering from political, economic and military problems. Relations . The United States of America went towards Sudan with many considerations, one of which is fixed and the other variable, and fixed considerations indicated the importance of Sudan as a country with an area of more than (2.5) million kilometers, and the changing considerations, represent the nature of the political system in Sudan, and this study was launched from the premise that the US foreign policy towards Sudan has been affected by the adoption of the military extradition system as a program to govern the state.

Relations between the two countries under the rule of Jaafar Mohammed Nimeiri began with tension and détente in relations, and then took another turn and were characterized by coolness during the period of

the Sudanese democratic government, as the United States of America became preoccupied with its global strategy located within the framework of the Cold War, such as announcing the handover of the province's forehead from its Islamic trends that cross the local borders of Sudan. One of the most important points of controversy with the USA, as it ended the Cold War, the collapse of the Soviet Union, the emergence of the United States as the sole superpower, the new world order with the Sudanese regime with Islamic tendencies shattered, and the hostility gradually became greater between the two countries. The United States of America accused the extradition of a governorate by Sudan of violating the human rights of citizens of the south, the United States accused Sudan of endorsing the political system hostile to the United States of America (Iraq and Iran), and the United States of America classified the supporting international terrorism regime. In addition, the United States of America has adopted such slogans to break the governorate of Sudan through ...

الملخص :

يعد موضوع العلاقات الامريكية السودانية موضوعاً حيوياً ، لأن الدولتين شهدتا تطورات داخلية مهمة انعكست على سياستهما الخارجية ، وقد مثل هذا الموضوع أنموذجاً للعلاقات بين دول لها مكانتها الدولية كالولايات المتحدة الامريكية التي تتمثل بالجوانب السياسية والاقتصادية والعسكرية ، ودولة أخرى كالسودان كبيرة الحجم ومتخلفة قياساً بها تعاني من مشكلات سياسية واقتصادية وعسكرية ، فقد تناول البحث تاريخ العلاقات بين البلدين بصورة موسعة في استعراض لمسيرة التقلبات السياسية ومعرفة اسباب التقارب والتوتر في هذه العلاقات ، إذ توجهت الولايات المتحدة الأمريكية تجاه السودان باعتبارات عديدة ، أحدها ثابت والآخر متغير ، والاعتبارات الثابتة أشارت إلى أهمية السودان كدولة تبلغ مساحتها أكثر من (٢.٥) مليون كيلومتر ، والاعتبارات المتغيرة ، تمثل طبيعة النظام السياسي في السودان ، وقد انطلقت هذه الدراسة من فرضية أن السياسة الخارجية الأمريكية تجاه السودان قد تأثرت باعتماد نظام تسليم العسكريون كبرنامج لحكم الدولة .

وقد بدأت العلاقات بين البلدين في حكم جعفر محمد نميري بالتوتر والانفراج في العلاقات، وبعد ذلك أخذت منحى اخر وتميزت بالفتور خلال مدة الحكومة السودانية الديمقراطية، إذ أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية منشغلة باستراتيجيتها الكونية الواقعة في إطار الحرب الباردة ، مثل الإعلان عن تسليم جبين المحافظة من اتجاهاتها الإسلامية التي تعبر الحدود المحلية للسودان واحدة من أهم نقاط الجدل مع الولايات المتحدة الأمريكية ، حيث انتهت من الحرب الباردة ، وانهيار الاتحاد السوفيتي ، وظهرت الولايات المتحدة كقوة عظمى وحيدة ،

وتحطم النظام العالمي الجديد مع النظام السوداني الذي له اتجاهات إسلامية ، وأصبح العداء أكبر تدريجيا بين البلدين. وجهت الولايات المتحدة الأمريكية اتهاما لتسليم محافظة من قبل السودان بانتهاك حقوق الإنسان للمواطنين من سكان الجنوب ، واتهمت الولايات المتحدة السودان بمصادقة النظام السياسي المعادي للولايات المتحدة الأمريكية ، وصنفت الولايات المتحدة الأمريكية نظام الإرهاب الدولي الداعم ، فظلا عن ذلك تبنت الولايات المتحدة الأمريكية مثل هذه الشعارات لكسر محافظة السودان من خلال الاعتماد على الدول المجاورة (إريتريا ، إثيوبيا ، أوغندا) ، وأصبحت تلك السياسة إلى الحد الأقصى من خلال القصف الصاروخي على مصنع الشفا في عام ١٩٩٨ ، واستمرت تلك السياسة طوال الإدارة التي اعتبرت من عناصر البيئة الداخلية التي تمثلت في ظهور تأثير التيار الديني المحافظ ، وإن الكشف المستقبلي لا ينبئ بانتعاش ملحوظ في سياسة التوجه الأمريكي تجاه السودان، لأن الولايات المتحدة رأت في السودان مؤخرا أن النظام السياسي الحاكم يختلف في أهدافه ونواياه عن المنطقة من جانب واحد.

المقدمة :

إنَّ العلاقة الخارجية لدولة عظمى مثل الولايات المتحدة الأمريكية تجاه أية دولة في العالم، لا بُدَّ أن تكون نابعة أولاً من مصالحها وأهدافها الكونية من جهة ، وأهمية الدولة المعنية بتلك السياسة من جهة ثانية ، من هنا ، فالعلاقة الأمريكية تنطلق من اعتبارات عدة ، منها ما هو ثابت ومنها ما هو متغير ، فالثوابت تشير إلى أهمية السودان كدولة تزيد مساحتها عن (٢.٥) مليون كم٢ ، وبذلك فهي تتصدر قائمة الأقطار العربية وعموم بلدان القارة السمراء من حيث حجمها الجغرافي ، فضلاً عن محاذاتها تسعة بلدان عربية وإفريقية ، علاوةً على إطالتها الواسعة على البحر الأحمر التي تمتد لمسافة (٣٩٠) ميلاً ، وهذا الأمر جعل لها حضوراً وتأثيراً في أمن البحر الأحمر ودول حوض النيل ، فضلاً عن تنوع سكانها وثقافتها العربية والإفريقية ، يجعل من السودان دولة ذات تأثير كبير في مجرى العلاقات العربية–الإفريقية ، كما أن تحكمها في مجاري نهر النيل كونها دولة الممر الأساسية يضيف بُعداً آخر إلى ثقلها في سياسات المنطقة ، ولاسيّما تجاه مصر ، أما المتغيرات في الاعتبار الأمريكي ، فإنها تتمثل في طبيعة النظام السياسي السوداني ، فيما إذا كان متوافقاً أو متعارضاً مع التوجهات الأمريكية في المنطقة العربية ، وشرقي القارة الإفريقية ، ودول حوض النيل .

أن المرحلة التي تناولها البحث شهدت احداثاً مهمة تستحق الدراسة ، إذ ساهمت الأوضاع السياسية والاقتصادية التي شهدها السودان (١٩٦٩–٢٠٠٠) في رسم السياسة الخارجية له ، فقد تسلمت حكومات عسكرية ومدنية الحكم في السودان وأثر نهج تلك الحكومات في السياسة

الخارجية له ، ففي الوقت الذي كان السودان يعاني من الأوضاع المضطربة وبأمس الحاجة للعون والدعم الدولي ولاسيما من الولايات المتحدة الامريكية ، فقد وجد النظام السياسي الامريكي الفرصة لتوسيع نفوذه السياسي والاقتصادي والعسكري في القارة ولاسيما في السودان وتزيح اي نفوذ منافس آخر لها وتكون افريقيا جزءاً من ترتيباتها الجديدة في العالم .

جاء اختيار مدة البحث محدداً بالسنوات (١٩٦٩-٢٠٠٠) ابتداءً من استلام جعفر النميري للحكم على اثر انقلاب عسكري في ٢٥ ايار ١٩٦٩ وبداية الانفراج في العلاقات بين البلدين ، وحتى عام ٢٠٠٠ لتبدأ مرحلة جديدة من العلاقات الامريكية السودانية بسبب انتهاء ولاية الرئيس الامريكي بيل كلنتون ، ومن هنا جاء اختيار تلك السنوات موضوعاً للبحث والكشف عن الحقائق وتلقي الأضواء على جوانب مهمة من تاريخ البلدين ، تم الاعتماد على المنهج التاريخي لوصف طبيعة العلاقات بين البلدين خلال مختلف الحقبة التاريخية ، فضلاً عن اعتماد المنهج التحليلي في رصد تلك العلاقات وما آلت اليه من مشكلات بين الطرفين .

تضمن البحث أربعة محاور فضلاً عن مقدمة وخاتمة ، تناول المحور الأول مدخل تاريخي لطبيعة العلاقات الامريكية السودانية إلى عام ١٩٦٩ ، بينما المحور الثاني سلط الضوء على التوتر والانفراج في العلاقات الامريكية السودانية ١٩٦٩-١٩٨٥ ، وركز المحور الثالث على العلاقات الامريكية السودانية في ظل الحقبة الديمقراطية الثالثة ١٩٨٥-١٩٨٩ ، وتناول المحور الرابع توتر العلاقات الامريكية السودانية في حكم عمر احمد البشير ١٩٨٩-٢٠٠٠ .

اولاً : مدخل تاريخي لطبيعة العلاقات الامريكية السودانية إلى عام ١٩٦٩ :

بدأ اهتمام الولايات المتحدة بالسودان عندما قام الرئيس الأمريكي ثيودور روزفلت بزيارة السودان الواقع آنذاك تحت الاحتلال والحكم البريطاني ، وفي هذه الزيارة أشاد بالوجود البريطاني على أرض السودان في أعقاب سحق بريطانيا الحركة المهدية في السودان ، مما شكّل إساءة كبيرة لمشاعر أهل السودان [١] .

وفي أواخر عام ١٩٤٨ قام أحد أعضاء السفارة الأمريكية في القاهرة بزيارة إلى السودان حيث كان سبب التوجه هو ترتيب أوضاع المنطقة لمواجهة متطلبات الصراع الدولي آنذاك[٢]، وبدأت العلاقات السودانية الأمريكية فعلياً عند محاولتها بالقيام بدور مساعد في تسوية العلاقات المصرية البريطانية بعد قيام ثورة يوليو عام ١٩٥٢ والتي عرفت بمفاوضات الجلاء والتي انتهت إلى توقيع اتفاقية (جمال . حميد عام ١٩٥٣) ومن إطار استعدادها آنذاك لورثة النفوذ البريطاني في المنطقة ، وقد أرسلت الولايات المتحدة في آذار ١٩٥٤ أول مبعوث لها في السودان والتي جاءت متزامنة مع بداية المرحلة الانتقالية في السودان حيث كانت الولايات المتحدة آنذاك تضع

المسألة السودانية في إطار علاقاتها مع النظام الجديد في مصر[٣] ، وبعد أن تحقق استقلال السودان في ١ كانون الثاني ١٩٥٦ تواصلت الولايات المتحدة الأمريكية تجاه النظم السياسية التي حكمت السودان لتعزيز الوجود الأمريكي في المنطقة ، إذ تنوعت هذه السياسات تبعاً لاختلاف النظم السياسية المتعاقبة ، وموقف هذه النظم من معطيات الصراع الدولي بين القطبين[٤]، ففي المرحلة الديمقراطية الأولى (١٩٥٦-١٩٥٨)، فقد أدركت الولايات المتحدة أهمية السودان ، فاتجهت إلى اقامة علاقات متينة مع الحكومة السودانية ، وقد تبين ذلك من خلال زيارة نائب الرئيس الأمريكي في ذلك الوقت ريتشارد نيكسون إلى السودان في شباط ١٩٥٧ وعرضه لمشروع المعونة الأمريكية، ولكنه فوجئ برفض كبير ليس من البرلمان والشارع السوداني فحسب ، بل من داخل الحكومة نفسها [٥]، وكذلك رفض أيضاً اقتراح إحدى الشركات الأمريكية بإقامة مصنع للحوم في مدينة كوستي على النيل الأبيض ، وبناء مطارات في غرب السودان لتسهيل مهمة نقل اللحوم إلى خارج السودان[٦] ، وعلى الرغم من معارضة لمشروع المعونات الأمريكية ، فقد استمرت الولايات المتحدة في عرض معوناتها للسودان حتى أدت إلى ازدياد الخلافات وتعميقها بين الحكومة والجماهير، فقد واجهت المعارضة سياسة عبد الله خليل[٧] بشدة وقوة ، وحاول هو بدوره تطويق المعارضة ، فأعلن الأحكام العرفية ، وعمد إلى تأجيل الانتخابات البرلمانية لعام ١٩٥٨، وعلى أثر ذلك اتخذ قراراً بتسليم الحكم إلى العسكريين تخلصاً من الوضع المتدهور ، هذا الموقف حظي بتأييد من الإدارة الأمريكية آنذاك ، إذ تسلّم الفريق إبراهيم عبود[٨] السلطة في ١٧ تشرين الثاني ١٩٥٨ [٩] ، وبذلك بدأت صفحة جديدة في العلاقات الأمريكية مع السودان، ففي مرحلة الحكم العسكري الأول (١٩٥٨- ١٩٦٤) ، كان أول ما قام به رئيس مجلس الوزراء الفريق إبراهيم عبود ، هو النظر في اتفاقية المعونة الأمريكية وإجازتها في أواخر تشرين الثاني ١٩٥٨ ، على أساس أن المعونة الأمريكية ستساعد على تنفيذ عدد من المشروعات المهمة التي لا يمكن تنفيذها من موارد السودان نسبة لموقف البلد المالي[١٠]، حيث أن المعونة الأمريكية كانت أولى الخطوات لتوثيق الارتباط الأمريكي ، إذ توصف تلك المرحلة بأنها مرحلة إخضاع الاقتصاد السوداني لهيمنة الاقتصاد الأمريكي[١١]، فقد سعت الإدارة الأمريكية إلى سحب السودان لمبدأ آيزنهاور عبر إخضاعه بالمعونة الاقتصادية والفنية ذات الشروط المجحفة التي تضمنتها اتفاقية تلك المعونة لأجل تمريرها وربط الاقتصاد السوداني بالاقتصاد الأمريكي وإحكام سيطرتها على البلاد لتوجيه سياساتها بما يخدم مصالحها وتوجهاتها في المنطقة [١٢] .

ويمكن القول ان الادارة الأمريكية تجاه السودان وخلال ذلك العهد لا تختلف في مضامينها عن التوجهات الحالية للهيمنة والسيطرة على هذا البلد العربي والذي لا يخرج عن خطة الولايات المتحدة في السيطرة على المنطقة العربية عموماً .

أما في مرحلة الحكومة السودانية المدنية الثانية (١٩٦٤-١٩٦٩) ، فاتسمت علاقات الولايات المتحدة معها بأنها ذات صفة تقليدية ، إذ لم تكن الولايات المتحدة راضية بالتغيير الذي قادته القوى الوطنية الديمقراطية ضد الحكم العسكري ، فقد حاولت الولايات المتحدة تعكير صفو الحياة السياسية في السودان عبر خلق المتاعب ، وإثارة الفتن الطائفية والعنصرية ، بسبب علاقات الحكومة المدنية الثانية مع الاتحاد السوفيتي ، عندما تمكنت من اقامة نوعاً من العلاقات العسكرية معه[١٣] ، وعندما جاءت الانتكاسة الأولى عقب حرب حزيران ١٩٦٧ التي شنها الكيان الصهيوني ضد مصر ، قام السودان بقطع علاقاته الدبلوماسية مع الولايات المتحدة تجاوباً مع الموقف العربي ، الأمر الذي أدى إلى تراجع مستوى العلاقة الثنائية بين البلدين[١٤]، وقد استاءت الولايات المتحدة الأمريكية كثيراً من قطع العلاقات ، فقامت بنقض عقود تزويد السودان بالقمح والذرة ، فضلاً عن قيامها بقطع المنح الدراسية عن الطلاب السودانيين الذين كانوا يحصلون على التعليم العالي في الجامعات الأمريكية [١٥] ، فضلاً عن الدور القومي الذي قام به السودان في تلك المرحلة تجاه العديد من القضايا العربية سواء فيما يتعلق بقضية فلسطين ، ومحاولات الحكومة السودانية تصفية الخلافات العربية ـ العربية لمواجهة آثار العدوان ، وكذلك وقوف السودان إلى جانب كل من مصر والأردن ضد الكيان الصهيوني ومحاولة لمّ الشمل العربي ونجاحه بعقد مؤتمر الخرطوم (القمة العربية) بالسودان في آب ١٩٦٧ والذي عرف بمؤتمر اللاءات الثلاث عقب انتهاء تلك الحرب [١٦] .

لذلك يمكن القول إن حظ السوفييت في السودان كان أوفر في أواخر الستينيات من نظرائهم الأمريكان ، إذ تمكنوا من إقامة نوع من العلاقة العسكرية مع الحكومة السودانية عندما باع السوفييت أسلحة للحكومة السودانية ، ونتيجة لذلك لم تتخذ الولايات المتحدة أي خطوة إيجابية تجاه الحكومة السودانية الديمقراطية المنتخبة .

ثانياً : التوتر والانفراج في العلاقات الامريكية السودانية (١٩٦٩ ــ ١٩٨٥) :

وخلال الحقبة العسكرية الثانية (١٩٦٩-١٩٨٥) كانت سمة النظام الجديد أنه متقلب من تجاه إلى آخر ، ومن معسكر إلى آخر ، فقد بدأ بنبرة شيوعية ثم بقناع قومي عربي ثم اتجه غرباً ثم انتهى إسلامياً ، ففي صبيحة ٢٥ أيار ١٩٦٩ استولى تنظيم الضباط الأحرار بقيادة أركان الحرب جعفر محمد نميري[١٧] على السلطة ، ملغياً الحياة الديمقراطية وأحزابها وفرض سلطة ثورية

مؤلفة من خليط سياسي ضمَّ الشيوعيين والقوميين العرب وشخصيات بلا اتجاه [١٨]، توطد وتدعم نفوذ الاتحاد السوفيتي بالسودان بصورة أوسع ، إذ كان جعفر محمد نميري متأثراً بالأفكار التحررية السائدة آنذاك ومعبئاً ضد الغرب الاستعماري[١٩]، فقدم الروس المستشارين والطيارين المختصين بمقاومة حركات التمرد تحديداً في جنوبي السودان إلى النظام السوداني ، في حين كان الأمريكان على الجهة الأخرى يقدّمون العون إلى عناصر التمرد في الجنوب بهدف زعزعة الأمن والاستقرار داخل البلاد ، وقد شجعوا كلاً من أثيوبيا وإسرائيل على تقديم المساعدات إلى المتمردين ، وظلَّ هذا الدعم الأمريكي متواصلاً حتى كانون الاول ١٩٧٠[٢٠]، إذ قام جعفر محمد نميري ببعض الإجراءات، منها إلغاء الأحزاب السياسية بحجة أنها تدور في فلك الإمبريالية ، وعمد إلى تأميم الصناعات وتمكّن من السيطرة على الاقتصاد في البلاد، مما أثارت حفيظة المعسكر الغربي الرأسمالي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية وعدّت ذلك خطوات في طريق التحول الاشتراكي [٢١]، ولكن طرأ تحسن في العلاقات بين البلدين وبشكل ملحوظ بعد محاولة الانقلاب العسكري الذي تعرض له جعفر محمد نميري والذي قام به مجموعة من الشيوعيين والقوميين واليساريين في عام ١٩٧١، فأنها سجلت منعطفاً في تاريخ السياسة الخارجية السودانية ، فقد قضت هذه المحاولة على مكانة السوفييت في السودان، وفتح أبواب السودان أمام رؤوس الأموال الغربية والمساعدات الأجنبية المشروطة وغير المشروطة لاسيّما من الولايات المتحدة [٢٢]، وقد شهدت العلاقات توتراً بين السودان والولايات المتحدة بسبب تأييد الثانية دائماً (لإسرائيل) وازداد هذا التوتر عقب اغتيال السفير الأمريكي نويل ونائبه بالسودان في أيار١٩٧٣ على أيدي مجموعة أيلول الأسود الفلسطينية ، وكما ازدادت هذه العلاقات تدهوراً عندما حاول جعفر محمد نميري تغيير عقوبة السجن المؤبد على المتهمين بالاغتيال ، إذ قامت الولايات المتحدة باستدعاء سفيرها في السودان كرد فعلٍ سريع على ذلك الأمر[٢٣]، وعلى الرغم من ذلك فإن وزير الخارجية وقتها هنري كيسنجر أمر بإعادة السفير الأمريكي إلى السودان ليفتح الباب للتطور في علاقات البلدين لاسيّما مع تحول النميري تدريجياً إلى حليف قوي للولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة ، ثم ما لبث جعفر محمد نميري بعد محاولة انقلابية أخرى فاشلة في عام ١٩٧٦ ، أذ قرر طرد السوفييت من السودان في عام ١٩٧٧ ، وهكذا أبعد (٩٠) مستشاراً عسكرياً و(٣١) دبلوماسياً من السفارة السوفيتية في السودان ، وفي تلك الحقبة ، طرحت الادعاءات بأن الاتحاد السوفيتي كان وراء محاولات الإطاحة بجعفر محمد نميري خلال هذه المدة (١٩٧١ –١٩٧٦)، وبدأ التحول السوداني نحو الغرب ، وعلى هذه الخطوة ردَّ الاتحاد السوفيتي بأن أرسل إلى الخرطوم السودانيين الذين كانوا يتلقون تدريباً في الاتحاد السوفيتي[٢٤]،

ومن ثم عرضت الولايات المتحدة في ٢٧ تموز ١٩٧٧ بأن تمد السودان بمعدات عسكرية ، وقد موّلت المملكة العربية السعودية جزءاً من مبيعات الأسلحة الأمريكية إلى السودان بقيمة (٥٠٠) مليون دولار ، بعد انهيار العلاقات السوفيتية ـ السودانية [٢٥] ، وعقد السودان اتفاقية اقتصادية في العام نفسه مع الولايات المتحدة بوصفه ممثلاً عن الدول الإفريقية المتضررة زراعياً على أثر تدمير المحاصيل الزراعية لاسيّما محصول القطن نتيجة انتشار حشرة مضّرة تستقر في المناطق الزراعية مما أدى إلى إلحاق الضرر بـ (٢٥) دولة إفريقية ، وقد دخلت هذه الاتفاقية إلى حيز التنفيذ في العام نفسه [٢٦]، كما وثق الرئيس النميري علاقاته مع الولايات المتحدة إلى درجة قيام الحكومة السودانية بتقديم التسهيلات العسكرية التي يمكن أن تساعد الولايات المتحدة في المنطقة[٢٧] .

وبدأت العلاقات الأمريكية السودانية تشهد تطوراً بزيادة المعونات والمساعدات الاقتصادية والعسكرية ، وبدأ برنامج تبادل زيارة المستشارين والخبراء لتطوير الجيش السوداني ، وظهرت بعدها سلسلة المناورات العسكرية المشتركة بين الولايات المتحدة والسودان ، وقد طورت الولايات المتحدة الأمريكية من مواقفها تجاه السودان إلى درجة إن أصبح في عداد اثنتي عشرة دولة عربية كانت تتلقى مساعدات أمنية من الولايات المتحدة ، كما أصبح السودان واحداً من بلدان عدة في المنطقة وقع عليها الاختيار من أجل استخدام أراضيها عند الحاجة لتسهيل مهمة وعمل قوات الانتشار السريع الأمريكية التي شُكلت آنذاك لحماية المصالح الأمريكية في الخليج [٢٨]، وفي هذه الحقبة عززت الولايات المتحدة وجودها السياسي والاقتصادي في السودان ، لاسيّما أن السودان أتاح للسفارة الأمريكية أن تحتفظ بأكبر وجود دبلوماسي في المنطقة على أراضيه (أكثر من ٣٠٠ موظف) وهو حجم لا تبرره العلاقات الثنائية بين البلدين [٢٩]، وكانت رغبة السودان توطيد أواصر الصداقة مع الولايات فوقّع جعفر محمد نميري في عام ١٩٧٩ اتفاقية مع شركة شيفرون الأمريكية لغرض التنقيب عن النفط والغاز الطبيعي في المناطق الشمالية من الأراضي السودانية بمساحة قدرت بمئات الآلاف من الكيلومترات ، الأمر الذي أسهم في إثارة مشاعر السودانيين والقوى الوطنية المعارضة لسياسة التقارب مع القوى الاستعمارية[٣٠]، إذ أصبح السودان أكبر بلد إفريقي جنوب الصحراء يتلقى عوناً أمريكياً ، وتشير الأرقام إلى أنه في المتوسط كان السودان يتلقى منذ استقلاله وحتى عام ١٩٨١ عوناً أمريكياً سنوياً في حدود (٦٣) مليون دولار، كما وصل العون للأغراض المدنية إلى (١٥٠) مليوناً ، وعند سقوط جعفر محمد نميري في عام ١٩٨٥ كان حجم العون الأمريكي قد بلغ (٣٥٠) مليون دولار، وبذلك أصبح السودان من بين عشرة بلدان رئيسة مستفيدة من معونة الولايات المتحدة [٣١] ، وعندما بدأت

عمليات ترحيل اليهود الأثيوبيين (الفلاشا)[٣٢] إلى (إسرائيل) ما بين عامي ١٩٨٤ و ١٩٨٥ ، وهي المسماة بعملية موسى [٣٣]، كان للحكومة السودانية دور في تسهيل ترحيل هؤلاء اليهود عبر الإقليم السوداني إلى أوربا ومن ثم إلى إسرائيل بواسطة طائرات نقل أمريكية خصصت لهذه الغاية [٣٤]، وقد قدّمت الولايات المتحدة معونة مالية إلى حكومة السودان نظير خدماتها في هذه العملية قدّرها بعضهم بـ (١٥) مليون دولار ، في حين قدّرها البعض بـ (٥٦) مليون دولار ولم توضع في خزينة الدولة السودانية أو أية حسابات معلنة[٣٥] ، وأسهمت عملية ترحيل يهود الفلاشا في تقوية العلاقات الأمريكية ـ السودانية[٣٦]، وقد ظلت العلاقات وثيقة بين حكومة جعفر محمد نميري والولايات المتحدة حتى عام ١٩٨٣ ، وهو العام الذي اتهمت فيه الأخيرة جعفر محمد نميري بأنه دكتاتوري ويضطهد شعبه ، وفي الحقيقة ، فقد كمن عنصر الخلاف في إلغاء جعفر محمد نميري قانون الحكم الذاتي الخاص بالجنوب السوداني ، وإعلانه تطبيق الشريعة الإسلامية عبر تحالفه مع الجبهة القومية الإسلامية وهذا ما يتعارض مع توجهات السياسة الأمريكية في المنطقة [٣٧].

وفي أواخر عهد حكم الرئيس جعفر محمد نميري تدهورت وتزايدت حدة الأزمة الاقتصادية وتوقفت مؤسسات التمويل الدولية عن التعامل مع السودان ، وارتفعت نسبة التضخم إلى أكثر من (٦٠%) بهدف معالجة تردي الوضع الاقتصادي للبلاد وارتفاع نسبة المديونية [٣٨]، فضلاً عن تفشي ظاهرة المجاعة بسبب الجفاف الذي ضرب أجزاء من البلاد الإفريقية وأحدث مجاعة في بعض مناطق السودان مثل كردفان ودارفور مما أدى إلى تدفق أعداد كبيرة من النازحين إلى عاصمة البلاد ، ومما زاد من تدهور الأوضاع الاقتصادية في السودان ايضاً نزوح اللاجئين من تشاد وأوغندا وأريتريا والصومال أثر الحروب المتواصلة في تلك البلدان مشكلين حزام بؤس أدى إلى تفاقم الأوضاع المعيشية الصعبة التي واجهت السودانيين بشكل عام ، وهكذا تراجعت هذه العلاقة حتى سقوط نظام جعفر محم نميري بانتفاضة شعبية في أذار ١٩٨٥[٣٩] .

لذلك يمكن القول أن عهد الرئيس جعفرمحمد نميري من أكثر العهود السياسية التي شهدت تغلغلاً أمريكياً في الشأن السوداني ، فجعفر محمد نميري منذ استلامه السلطة حتى رحيله عنها بعد الانتفاضة الشعبية في عام ١٩٨٥ لم يكن إلاّ دكتاتوراً منفرداً بالسلطة ، ومع ذلك ، تعاملت الولايات المتحدة معه ودعمت حكمه ، ولكن عندما لجأ في عام ١٩٨٣ سياسة جديدة لا تتوافق في الإطار العام مع التوجهات الأمريكية ابتعدت الولايات المتحدة عنه وتركتهُ ليسقط من دون أن تشفع له خدماته السابقة .

ثالثاً : العلاقات الامريكية السودانية في الحقبة الديمقراطية الثالثة (١٩٨٥ ــ ١٩٨٩) :

في ٦ نيسان ١٩٨٥ ، انحازت القيادة العامة للقوات المسلحة الشعبية أثر الانتفاضة ضد نظام جعفر محمد نميري وانقلبت على السلطة وأعلنت عن مدة انتقالية أمدها عاماً واحداً تجري فيها انتخابات لتسليم السلطة للشعب، وأتاحت حرية قيام الأحزاب، وإصدار الصحف ، وعادت الحياة السياسية كما كانت عليها في سنوات التعددية السياسية [٤٠]، وتم تشكيل المجلس العسكري الانتقالي برئاسة الفريق عبد الرحمن محمد حسن سوار الذهب[٤١]، يتولى إدارة البلاد خلال المرحلة الانتقالية ، وقد أثارت التحولات الجارية في السودان عام ١٩٨٥ قلق الولايات المتحدة أكثر من رضائها ، حيث كان النظام الجديد في السودان قد رفض الاشتراك في المناورات العسكرية الأمريكية في آب ١٩٨٥ التي سبق أن اشترك فيها السودان من قبل [٤٢]، وقد فسّر المسؤولون السودانيون هذا الموقف بأن كبار القادة العسكريين الذين قادوا الانقلاب يتولون مهام عديدة في المرحلة الانتقالية ، بينما يقوم بواجباتهم العسكرية مندوبون لا تسمح خبرتهم بالاشتراك في التدريبات ، لكن الواضح أن هذا التفسير السوداني لم يلقَ ترحيباً أمريكياً ، إذ صدرت تصريحات رسمية في الولايات المتحدة تؤكد أن المجلس العسكري السوداني يخشى إثارة غضب النقابات والقوى السياسية المعادية للغرب وتأكد وجود نوع من الخلاف بين السودان والولايات المتحدة عندما نفت الولايات المتحدة نبأً سودانياً رسمياً عن زيارة عبد الرحمن سوار الذهب ولقائه مع الرئيس الأمريكي ريغان على هامش اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة في العام نفسه [٤٣]، ووجد النظام الجديد وحلفاؤه إنه من الأفضل لهم العودة إلى نوع من الحيادية في علاقاتهم الخارجية ، ، فاعيدت العلاقات الدبلوماسية المقطوعة مع الاتحاد السوفيتي وإرسال وفد عسكري برئاسة نائب رئيس المجلس العسكري السوداني إلى الاتحاد السوفيتي لبحث سبل دعم التعاون بين البلدين في المجالات كافة ولاسيّما العسكرية ، هذا الإجراء أزعج الولايات المتحدة ، ومما أثار قلق الولايات المتحدة أيضاً تجاه السودان إلى إعادة العلاقات مع ليبيا وسوريا واليمن الجنوبي على الصعيد العربي ومع ألمانيا الشرقية وتشيكوسلوفاكيا بعد الاتحاد السوفيتي على صعيد الكتلة الشيوعية ، لكن هذه المواقف لم تدفع الولايات المتحدة إلى رد فعل حاد تجاه النظام الجديد وبدأ ذلك في استمرار برنامج المساعدات الأمريكية للسودان الذي بلغ نحو (٤٧) مليون دولار في ذلك العام [٤٤] ، وبدأ الاهتمام الأمريكي بالسودان يتقلص ، إذ توقف البحث عن البترول وتقلص حجم البعثة الدبلوماسية إلى الحد الأدنى ثم بدأت الخارجية الأمريكية تحذر رعاياها مرات متتالية من السفر إلى السودان بأنه بلد غير آمن وإنه مستباح للمخابرات الأجنبية وفرق الاغتيالات المختلفة لاسيما ضرب الغربيين في فندق الأكروبول بالخرطوم [٤٥] .

وفي ١٢ نيسان١٩٨٦ جرت الانتخابات العامة وانتقل الحكم إلى الحكومة الحزبية برئاسة الصادق المهدي[٤٦] الذي تولى رئاسة الحكومة لأكثر من مرة، فتحسنت العلاقات مع الولايات المتحدة بعض الشيء لانسجام سياسة الحكومة الجديدة مع توجهات الولايات المتحدة التي تزعم أنها تدعم الحكومات التي تقوم على الانتخابات والشرعية الدستورية[٤٧]، لكنها لم تكن بمستوى الطموح الأمريكي ، بمعنى أنها كانت علاقة تقليدية لم ترقَ إلى مستوى التحالف أو التعاون الأمني والاستراتيجي ، وحصلت حكومة الصادق المهدي على دعم مادي وعسكري وفق بيان صادر عن السفارة الأمريكية في السودان يشير إلى منح مساعدات مالية بقيمة (١٠) ملايين دولار ، فضلاً عن مساعدة غذائية (قمح) بلغت (٣٠) مليون دولار[٤٨]، كما حصلت الحكومة السودانية خلال العام نفسه على مبلغ (٢٩) مليون دولار تحت شعار توسيع الدفاع والأمن المتبادل من أصل مبلغ قيمته (١٧٧.١٣٥) مليون دولار كان قد خصص لخمس دول عربية ، وجاء ترتيب السودان بينها ثالثاً بعد كل من المغرب والصومال، وقد سمحت حكومة السودان بالمقابل بوجود عسكري أمريكي محدود ، فضلاً عن أن معظم واردات السلاح السوداني كان يأتي عبر الولايات المتحدة وبعضها الآخر من بريطانيا [٤٩] ، وكانت الحكومة السودانية مجبرة على أن تدفع للولايات المتحدة مبالغ إضافية من أقساط وفوائد الديون حتى تحصل على هذه المعونات ، واعترف السفير الأمريكي نورمان أندرسون في السودان بأن الحكومة الأمريكية خفضت مساعداتها من معونات ولم يخفِ السفير خيبة أمله الحار في الصادق المهدي وحكومته[٥٠]، ويبدو أن الولايات المتحدة لم تكن مقتنعة بتلك الحكومة لانتهاجها سياسة خارجية قوامها عدم الانحياز وعدم التحالف ، وفي هذا الصدد أكد الصادق المهدي "**بأننا غير منحازين لحلف الناتو ولكننا منحازين للديمقراطية وغير منحازين للاستراتيجية الأمريكية ، لكننا منحازين لتنمية مواردنا ، وتنميتها تخلق بيننا وبينهم مصالح مشتركة**" [٥١]، الأمر الذي لم يرضِ الولايات المتحدة ، وبلغ الاستياء قمته أبان الحكم الديمقراطي المنتخب بزعامة الصادق المهدي إذ تراجع حجم العون العسكري الأمريكي إلى خمسة ملايين دولار فقط [٥٢] ، وأصبح التشدد في المطالب الأمريكية يعكس عدم الرضا عن علاقات الصادق المهدي المتنامية مع إيران وليبيا ، وعدم التوصل إلى اتفاق مع صندوق النقد الدولي وعدم بذل جهد كافٍ لإيقاف الحرب الأهلية في جنوب البلاد ، فضلاً عن تردد حكومة الصادق المهدي في إلغاء قوانين الشريعة الإسلامية التي سنّها نظام النميري عام ١٩٨٣[٥٣] ، وعلى الرغم من أن الولايات المتحدة لم تكن مرتاحة لسياسة الصادق المهدي ، إلاّ إنها حرصت على الوجود في السودان ، وذلك انطلاقاً من الحرص على المصالح الأمريكية مثل استثمارات شركة شيفرون في مجال التنقيب عن النفط ، وكذلك الاستثمار

في مشروع حفر قناة جونقلي [٥٤] ، وفي عام ١٩٨٨ واجه السودان صعوبات جمّة في دفع فوائد الديون الأمريكية عليه ، وجاء هذا في الوقت الذي دخل فيه قانون بروك . ألكسندر حيز التنفيذ ، وهو القانون الذي يطالب بقطع العون عن أية دولة تتخلف عن سداد الديون الأمريكية ، وفي كانون الثاني ١٩٨٩ تم عملياً وقف أي مظهر من مظاهر العون العسكري والمدني ليصل حجمها إلى الصفر ما عدا الاتفاق على عمليات الإغاثة [٥٥] ، وشمل التغيير كذلك العون الذي يقدّم لشراء القمح الأمريكي عبر برنامج يستهدف أساساً معاونة المزارعين الأمريكيين مقابل (٣٨٤) مليون دولار حجم معونة القمح كانت مخصصة للحقبة بين عامي ١٩٨٠–١٩٨٨، فإن المستلم فعلاً هبط في سنوات حكم الصادق المهدي الثلاث إلى (٦٠) مليوناً ثم إلى (٤٠) مليوناً ثم إلى (٣٠) مليوناً فقط في عام ١٩٨٩[٥٦].

ويمكن القول أن العلاقة في هذه المرحلة تميزت بالفتور ، على الرغم من أن الحكومة السودانية هي حكومة منتخبة ديمقراطية وعلى وفق ما تريد الولايات المتحدة الامريكية ، وهكذا كانت العلاقة الامريكية في كل مرحلة معبرة عن المصلحة الامريكية ومحكومة بمدى توافق الحكومات السودانية مع التوجهات والمصالح الامريكية.

رابعاً : توتر العلاقات الامريكية السودانية في حكم عمر احمد البشير (١٩٨٩ـ٢٠٠٠) :

إنَّ تردي الواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي السوداني جعل المؤسسة العسكرية تمسك بزمام السلطة ، وتقوم بانقلاب عسكري ضد حكومة الصادق المهدي في ٣٠ حزيران١٩٨٩ ، وأطلقت على نفسها حكومة الإنقاذ الوطني بقيادة العميد عمر أحمد حسن البشير[٥٧] وقام مجلس قيادة الثورة الجديدة بحل كل المؤسسات الدستورية القائمة ، واعلنت حالة الطوارئ ، وبدأ الحكم بالمراسيم الدستورية [٥٨] .

اتسمت العلاقات الامريكية السودانية خلال هذه المرحلة بالتوتر ، حيث وجهت الادارة الامريكية اتهامها للحكومة السودانية الحالية بأنها غير منتخبة ، فقامت الولايات المتحدة بقطع المساعدات الاقتصادية والعسكرية مستندة على قرار (٥١٣) الذي قرره الكونغرس الامريكي عام ١٩٨٦ ، والذي نص على "**ايقاف المعونات الامريكية لأية دولة يقوم فيها انقلاب عسكري يستولي على السلطة من نظام ديمقراطي منتخب**" [٥٩] ، ليس هذا فحسب ، بل كان إعلان الحكومة السودانية عن توجهاتها الإسلامية بشكل تدريجي والتي تتعدى الحدود المحلية للسودان ، مثّل أحد أهم نقاط الخلاف بينها وبين الولايات المتحدة ، فقد أضحى الموقف من تبني الحكومة السودانية للخيار الإسلامي موقفاً من المواقف الأمريكية المتعددة ضد هذه الحكومة ، بوصفه الخطر البديل عن الشيوعية الذي يهدد مصالح القوى الغربية[٦٠] ، وكان رد فعل الإدارة الأمريكية حول انقلاب ٣٠

حزيران ١٩٨٩ قد عبّرت عنه مارغريت تاتوايلر الناطق باسم وزارة الخارجية الأمريكية بالقول: "**إنَّ الولايات المتحدة تأسف لما جرى، وتأمل في عودة سريعة إلى الأوضاع الديمقراطية ، واستمرار عمليات الإغاثة في جنوبي السودان**" [٦١]، وأعلنت أن المساعدات الاقتصادية للسودان ستتوقف بحلول أواخر شباط ١٩٩٠ ، وقد توقفت على اثر ذلك المساعدات العسكرية ومساعدات التنمية ، وقد قدّرت خسارة السودان جراء هذا التوقف بنحو (٥٠) مليون دولار [٦٢] .

وعلى الرغم من ذلك فقد سارت الأمور بين البلدين في توتر متصاعد ، حيث إنَّ التوجهات الإسلامية العروبية لحكومة الإنقاذ الوطني في السودان منذ صعودها إلى سدة الحكم كانت سبباً في إدراك السياسية الأمريكية لطبيعة النظام السياسي في السودان ، ومن ثم تبني سياسات ضاغطة ضد السودان تبعاً لهذا الإدراك ، فالرئيس عمر احمد بشير يكرر دائماً أن بلاده "**لن تتخلى عن مشروعها الإسلامي مهما كانت الضغوط والتهديدات، و "إن أحكام الشريعة الإسلامية مطبقة في السودان وإن الحكومة لن تتخلى عن مشروعها الحضاري الإسلامي مهما كانت الضغوط والتهديدات السياسية والاقتصادية التي تتعرض لها من قبل قوى دولية وإقليمية**" [٦٣]، فقد استغلت الولايات المتحدة نفوذها داخل المؤسسات المالية الدولية ، وتحديداً صندوق النقد والبنك الدوليين ، في فرض عقوبات اقتصادية في شكل غير مباشر على السودان عن طريق التحكم في اتجاهات منح قروض ومساعدات هذه الهيئات الدولية ، فنجحت الولايات المتحدة في رهن هذه القروض بشروط اقتصادية وسياسية وهو ما يطلق عليه مصطلح ((المشروطية السياسية)) ((Political Conditionality)) والتي صيغت في إطار ما يعرف بوصفه ((الإصلاح وإعادة الهيكلة)) التي جرى ترويجها على أنها وصفة صندوق النقد والبنك الدوليين ، وذلك لدفع اقتصاديات الدول الطالبة للقروض في تجاه تبني مفاهيم الليبرالية الجديدة[٦٤]، وقد ساءت علاقة السودان مع صندوق النقد الدولي منذ أيار ١٩٩٠ [٦٥] .

كما أن الموقف القومي للسودان [٦٦] ، تجاه العراق أثر تأثيراً كبيراً على حكومة الإنقاذ، وعلى الرغم من موقف السودان الذي اتسم بالتوازن [٦٧] ، إلاّ إن دول التحالف وعلى رأسها الولايات المتحدة ، فضلاً عن المملكة العربية السعودية والكويت عدّته مؤيداً للعراق ليقضي على أية فرصة للتقارب بين الولايات المتحدة والسودان ، الأمر الذي تسبب في تعريض النظام السوداني الجديد لضغوط شديدة من دون أن يكون له حلفاء إقليميون [٦٨] ، فنتيجة للموقف السوداني فإن أغلب الدول الخليجية اتخذت موقفاً عدائياً من السودان وطردت العاملين السودانيين جميعهم في دول الخليج وقد انخفضت تحويلات العاملين في الخارج إلى (٤٥٠) مليون دولار ، وفقدَ السودان الفرصة للحصول على أي نوع من الدعم سواء المالي أو السياسي من هذه الدول [٦٩]، مما أدى

إلى عدد من المشكلات الاقتصادية التي أسفرت عن انهيار قيمة الجنيه السوداني وازدياد نسبة التضخم بمعدلات حادة وصل إلى (١٢٠%) وتصاعد العجز في الميزانية ، ونقص السلع الأساسية وارتفاع مديونية السودان الخارجية ، إذ بلغت عام ١٩٩١ حوالي (١٥) مليار دولار ، في حين كانت (١٣) مليار دولار عام ١٩٨٩ [٧٠] .

وتتبع ذلك قيام الإدارة الامريكية في آب ١٩٩٢ بوضع السودان ضمن لائحتها التي اطلقت عليها اسم لائحة الدول الارهابية ، فأتهمت الحكومة السودانية رسمياً في ١٨ آب ١٩٩٢ بالإرهاب ، وقد استندت واشنطن في اتهامها هذا إلى حيثيات ضعيفة وغير مقنعة ، مثل اتهام السودان بإيواء فصائل فلسطينية مسلحة ، واقامة معسكرات لتدريب مقاتلين من جنسيات مختلفة ، ودعم العمليات المسلحة ضد الدول المجاورة وغير المجاورة[٧١]، كما حاولت الولايات المتحدة تحميل السودان وزر عملية الانفجار الكبرى التي تعرض لها مبنى التجارة الدولية في نيويورك في مستهل عام ١٩٩٣[٧٢] .

وقد تردّت العلاقات بين الجانبين وازدادت سوءً بعد زيارة مادلين أولبرايت مندوبة الولايات المتحدة لدى الأمم المتحدة للسودان في ٣١ آذار ١٩٩٤ والتي التقت خلالها بالرئيس عمر احمد بشير والتي صرّحت بعدها أنها أجرت مباحثات جادة وصريحة معه تناولت ثلاث قضايا رئيسة ((حقوق الإنسان ، مسألة الإرهاب ، والديمقراطية)) ، وقد عقّب وزير الخارجية السودانية على هذه الاتهامات بأنها لا تستند إلى أي دليل مادي وقال: "**نحن على أية حال في انتظار أن تثبت لنا الإدارة الأمريكية هذه الاتهامات بالأدلة المادية**" [٧٣] ، إلاّ إن أولبرايت عندما وصلت إلى مطار أديس أبابا أكدت أنها تملك أدلة مادية تُدين الحكومة السودانية بما أسمته بدعمها للجماعات الإرهابية ، وللوقوف على حقيقة موقف السودان من القضايا التي تثيرها الإدارة الأمريكية ضده، فلقد عمدت رئاسة الجمهورية السودانية إلى توضيحها عبر بيان جاء فيه "**إنَّ حكومة الإنقاذ تدرك أن أهم المشكلات التي يعانيها السودان سواء على الصعيد الداخلي أو الخارجي يرتبط به مشكلة الجنوب ، على الرغم من المساعي السلمية التي بذلتها الحكومة منذ أربع سنوات وحتى الآن ، إلاّ إن الجماعات المتمردة رفضت جميع العروض السودانية وهي تتحمل المسؤولية مباشرة عما يحدث في الجنوب**" [٧٤] ، ثم ما لبث أن تصاعدت حدة التوتر بين السودان والولايات المتحدة على أثر قيام حكومة السودان بالتنقيب عن البترول في جنوب السودان والسماح لشركات أجنبية بالتنقيب عنه ، الأمر الذي أثار حفيظة الولايات المتحدة الأمريكية[٧٥].

كما شكلت محاولة الاغتيال الفاشلة التي تعرض لها الرئيس المصري حسني مبارك في العاصمة الأثيوبية أديس أبابا في ٢٥ حزيران ١٩٩٥ فرصة للولايات المتحدة لدعم اتهام السودان

بالضلوع فيها وإيواء المشتبه فيهم بتنفيذ المحاولة داخل الأراضي السودانية ، لاسيّما أن السودان قد وضع أصلاً ضمن قائمة الدول الداعمة للإرهاب ، أذ اصدرت الإدارة الامريكية قرارات عدة بحق السودان ، منها قرار رقم (١٠٤٤) والذي ادانت به السودان واتهمته بدعم الارهاب وإيواء الارهابيين ، ثم تبعه بعد ذلك اصدار قرار رقم (١٠٥٤) والذي قضي بفرض الحظر الجوي على السودان[٧٦] ، وتطور الأمر بأغلاق محطة مخابراتها في الخرطوم بأواخر عام ١٩٩٥ ، ثم الحقت الخطوة في كانون الثاني ١٩٩٦ بسحب سفيرها من الخرطوم وانتقلت السفارة إلى نيروبي بحجة المهددات الامنية ، كما واصلت الإدارة الامريكية عدائها وذلك من خلال دعم دول الجوار، ولاسيما المعادية للسودان ، فقامت في أيلول ١٩٩٦ بدعم كل من ارتيريا واثيوبيا بمبلغ (٢٠) مليون دولار لكل دولة ، تمثل هذا الدعم في المعدات العسكرية [٧٧] ، ونتيجة ذلك ، فقد خلق نوع من التوتر بين العلاقات الامريكية السودانية ، وقد اتخذ هذا التوتر في العلاقة أبعاداً مختلفة، إذ انتقلت المواجهة بين الولايات المتحدة والنظام السوداني إلى مستوى استخدام القوة المسلحة ، لاسيّما بعد تفجير سفارتي الولايات المتحدة في العاصمتين الكينية (نايروبي) والتنزانية (دار السلام) في ٧ آب ١٩٩٨ ، فقد وجهت الولايات المتحدة الأمريكية الاتهام إلى منظمة القاعدة التي أسسها أسامة بن لادن بالهجوم على السفارتين المذكورتين ، وبالمقابل ردّت الولايات المتحدة بشن هجمات على مصنع الشفاء للأدوية شمال العاصمة الخرطوم في ٢٠ آب ١٩٩٨ ، بحجة أن هذا المصنع مخصص لإنتاج أسلحة كيميائية وغازات سامة للاستخدام العسكري ، وأن بن لادن كان ينوي استخدامها ضد الامريكيين ، فاتهمت الحكومة السودانية بالتنسيق مع بن لادن لممارسة الاعمال الارهابية ضد الولايات المتحدة [٧٨] ، الأمر الذي لم يكن له أساس من الصحة ، وذلك على الرغم من تقارير وشواهد عديدة بأنه ينتج أدوية ومملوك للقطاع الخاص ، وكذلك إعلان السودان عن استعدادها لاستقبال بعثة تقصي حقائق أمريكية للتفتيش على المصنع [٧٩] ، كما نفت الحكومة السودانية أية صلة لها بابن لادن والذي غادر السودان بالفعل عام ١٩٩٦ ، بل اتهمت السودان الولايات المتحدة بدعم ابن لادن في مواجهة الاحتلال السوفيتي لأفغانستان وأنها هي التي نصحتها بإبعاد بن لادن عن السودان[٨٠] ، وفي أيلول ١٩٩٨ أعلن السودان سحب بعثته الدبلوماسية من الولايات المتحدة احتجاجاً على قصف الولايات المتحدة مصنع الشفاء للأدوية ، وعاد التوتر يظلل العلاقات الأمريكية السودانية بعد حقبة هدوء امتنع الطرفان خلالها من التصعيد ولجأ لاحتواء الخلاف عبر الحوار ، إذ جدد السودان في ٢٠ تشرين الثاني١٩٩٨ دعوته لمجلس الأمن إلى إيفاد بعثة تحقيق بشأن قصف مصنع الشفاء للأدوية في السودان[٨١] ، تم في ٢٤ تشرين الثاني١٩٩٨ ، إصدار ما عرف بقانون تنظيم التوالي السياسي

[٨٢] ، الذي يتيح حسب مصادر سودانية مسؤولة ممارسة تعددية حزبية منضبطة ، غير أن الولايات المتحدة الأمريكية لم ترضَ عن هذه الإجراءات ، إذ عدّت أن الأمر لا يتعلق بصدور قانون جديد فحسب، وإنما ما يحدث على أرض الواقع [٨٣] .

وقد خطت الولايات المتحدة خطوة أخرى ، لها مدلولات نحو تدويل المسألة السودانية ، وذلك حينما قامت إدارة كلينتون في ١٨آب ١٩٩٩ بتعيين مبعوث خاص أمريكي لشؤون السودان وهو هاري جونستون عضو مجلس النواب السابق بولاية فلوريدا ، كتطور جديد في صيغ عمل الولايات المتحدة الأمريكية القائمة على التهديد والابتزاز والتدخل في الشؤون الداخلية للآخرين، والذي كلف بثلاثة مهمات رئيسة هي: تركيز الاهتمام الدولي على ما تصفه الولايات المتحدة بالأوضاع والانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان في السودان ، والضغط من أجل تحسين تلك الأوضاع ، وتسليط الضوء على العواقب الإنسانية المدمرة للحرب الأهلية بالسودان منذ ١٦ عاماً، والعمل على دفع الأطراف المتحاربة للسماح بتدفق معونات الإغاثة الدولية دون عراقيل لإنقاذ السكان المعرضين للخطر[٨٤]، وعلى الرغم من الضغوط السابقة كلها التي مارستها إدارة بيل كلينتون على حكومة السودان ، إلاّ أن هناك تحسناً قد ظهر على العلاقة بين البلدين ، وذلك حينما وصل الخلاف ذروته في كانون الثاني١٩٩٩ بين الرئيس عمر احمد بشير و حسن الترابي[٨٥] ، وهو الخلاف الذي أسفر عن تجريد الترابي من سلطاته وإيداعه السجن، وقد ترتب على تغيير طبيعة النظام الحاكم في السودان تغيير في توجهات السياسة الخارجية السودانية ، إذ عمل النظام السوداني على تحسين علاقاته مع الولايات المتحدة ، كما توقف عن تقديم الدعم للحركات الإسلامية المعارضة في الدول المجاورة ، وحدَّ من علاقاته مع إيران ، وهي التطورات التي عدّتها الولايات المتحدة إيجابية[٨٦] .

وهكذا يمكن القول بأن ثمة دوافع مصلحية ووقتية حرّكت الأدارة الأمريكية تجاه السودان ودفعتها لتبني سياسة العزل خلال عقد التسعينيات .

وفي شباط ٢٠٠٠ وصل المبعوث الأمريكي هاري جونستون إلى السودان في أول زيارة له منذ تعيينه ، إذ قدّم مبادرته بشأن تحقيق السلام من دون مقدمات سابقة ، مما عدته السودان تدخلاً في شؤونها الداخلية غير مقبول ، كما أن المعارضة بدت غير مستعدة للتعامل مع أي أفكار أمريكية في ذلك الوقت ثم عادت ورحبت بدورها[٨٧] ، وشهدت العلاقات تحسناً في نيسان ٢٠٠٠ ، إذ رفعت الولايات المتحدة الحظر عن تصدير المواد الغذائية للسودان مع الإبقاء على الحظر التجاري ، كما أن عودة البعثة الدبلوماسية الأمريكية لم تتم بشكل كامل ، إلاّ إن الحكومة السودانية قد رحبت بهذا التحسن لتحقيق العديد من المكاسب منها: الخروج من دائرة الحصار

برفع العقوبات ، والتقارب مع دول الاتحاد الأوربي حليف الولايات المتحدة ، وإغلاق ملف المشكلات مع دول الجوار ولاسيّما أريتريا وأوغندا ، وقد أبدت الدولتان استعداداً لذلك ، وتقوية موقفها في المفاوضات مع حركة التمرد، وتحاول الوصول لحل سلمي عن طريقها ، ومن جهة أخرى تعمل على تفكيك مبادرة الإيقاد [٨٨] .

وفي ٢٥ آب ٢٠٠٠ وضعت الولايات المتحدة شروط عدة لإجراء حوار مع السودان لبحث القضايا التي تسببت في تدهور العلاقات بين الولايات المتحدة والسودان ، التي تتعلق بالتخلص من المنظمات الإرهابية ، ووقف الاسترقاق في الجنوب ، واقترحت على الحكومة السودانية إجراء مفاوضات مباشرة مع الحركة الشعبية لتحرير السودان ، وهو ما رفضته الحكومة السودانية ، فقام الرئيس الأمريكي بيل كلينتون قبل أسابيع من انتهاء ولايته في ٢ تشرين الثاني٢٠٠٠ بتمديد مدة العقوبات الاقتصادية التي فرضتها بلاده على السودان التي بدأت منذ تشرين الثاني١٩٩٧ [٨٩] ، وإزاء هذا التصعيد قررت الحكومة السودانية تأجيل طلب رفع العقوبات الدولية إلى حين تسلم الإدارة الأمريكية الجديدة ، لأنها تيقنت أن الاتجاه السائد في إدارة الرئيس كلينتون بلور مواقفه ضد أي تحسن تدريجي في العلاقات مع السودان ، إذ قررت السودان إلغاء منح تأشيرات دخول المسؤولين والدبلوماسيين الأمريكيين ، وفي الوقت نفسه انتهت ولاية الرئيس الامريكي بيل كلينتون وبذلك بدأت علاقات جديدة بين البلدين[٩٠] .

الخاتمة :

كان الهدف من تلك الدراسة هو تسليط الضوء على العلاقات الامريكية – السودانية خلال المدة (١٩٦٩–٢٠٠٠) وعلى هذه الأساس توصلنا إلى جملة من النتائج :

أتسمت العلاقات بين البلدين بالتذبذب نظراً للتقلبات السياسية والازمات العسكرية والصراعات الحزبية في محيطه الداخلي والخارجي ، إلا أن ذلك لم يمنع من اقامة علاقات ودية وثنائية بين البلدين ، ويرجع سبب ذلك إلى شؤون الدول الداخلية ، فأن جمهورية السودان كانت تشهد الكثير من الاضطرابات السياسية والاقتصادية والعسكرية التي انعكس بدورها على مواقفها من الاحداث التي شهدها المسرح السياسي العربي ، إلا أنها بحاجة إلى دعم دولي وعربي بشكل عام ودعم مالي انساني واغاثة بشكل خاص ، هذه الامور جعلت العلاقات بين البلدين تشهد حالات من التوتر وعدم الاستقرار ، فأحياناً نجدها مستقرة وأحياناً نجدها متوترة ، كما سعى النظام السياسي الامريكي إلى جعل السودان قاعدة له لينطلق عبرها تجاه دول عربية وافريقية من أجل اقامة أنظمة حكم مشابهة لها في تلك الدول .

رغم العلاقات الوثيقة التي ربطت الحكومة السودانية بالحكومة الامريكية ، إلا أن الحكومة السودانية وضعت حد للتدخلات الامريكية في الشأن الداخلي السوداني ، واتضح ذلك الأمر أثناء رفض العرض الامريكي بتقديم العون المادي والعسكري للسودان للقضاء على حركة التمرد في جنوب السودان ، كما كانت الولايات المتحدة الامريكية ترمي من وراء سياستها تلك التخلص من الانظمة السياسية الشمولية لاسيما التي تتبع النهج الاسلامي كنظام للحكم وبما ان السودان واحداً من تلك الانظمة فمن الطبيعي ان يشتمل بالتغيرات التي تسعى الولايات المتحدة الامريكية اجراؤها بهدف المجيء بأنظمة جديدة تحقق لها مصالحها السياسية والاقتصادية في المنطقة لا سيما النفطية منها ، كما شمل اهتمامها ايضاً مناطق معينة من السودان لاعتبارات حدتها الاستراتيجية الامريكية من اجل الاهتمام بالمناطق الاكثر اضطراباً في السودان كجنوب السودان مثلاً لأنه مثل هذا الاهتمام ربما يقود إلى احداث فرقة وتمزق للكيان المجتمعي .

نستخلص ايضاً، إن الموقف الأمريكي تجاه السودان مثّل وما زال يمثل قوة ضغط وتأثير كبير على حكوماته المتعاقبة ، كما إنَّ مضامين السياسة الخارجية الأمريكية تجاه السودان تنطوي على مستوى كبير من الضغط يتمثل في التحريك باتجاه تضييق الفرص أمام فعالياته ونشاطاته الرسمية ، سواء على النطاق الإقليمي أو الدولي، بل حتى على الصعيد المحلي عن طريق التدخل في قضايا هي من صميم السيادة الوطنية ، مثل قضية الجنوب وحقوق الإنسان ، وكثير من سلوكيات النظام السياسي السوداني إلى درجة تصنيف النظام ضمن الأنظمة التي تدعم الإرهاب الدولي ، وترى الولايات المتحدة في الحكم القائم في السودان نظاماً سياسياً مغايراً لأهدافها وتطلعاتها في المنطقة من جهة ، ومتبايناً مع مضامينها الفكرية والعقائدية من جهة أخرى ، فإن فرص الالتقاء بين الطرفين تبقى بعيدة المنال في المستقبل ، وإن كان ذلك لا يمنع من قيام اتصال مباشر أو نوع من العلاقة السياسية التي لا بُدَّ منها .

الهوامش :

---

(١) محمد جواد علي ، دارفور ومتوالية تقسيم السودان ، سلسلة دراسات إستراتيجية ، العدد ٧٧ ، مركز الدراسات الدولية ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٥ ، ص ٤٣-٤٤.

(٢) فدوى عبد الرحمن ، كيف نال السودان استقلاله ، دراسة تاريخية لاتفاقية ٢١ فبراير ١٩٥٣ حول الحكم الذاتي وتقرير مصير السودان ، شركة دار الخرطوم للطباعة والنشر ، الخرطوم ، ١٩٩٧، ص ٣٣.

(٣) محمد جواد علي ، المصدر السابق ، ص ٤٤.

(٤) محمد سليمان محمد ، اليسار السوداني في عشرة أيام (١٩٥٤-١٩٦٣) ، مكتبة الفجر ، الخرطوم ، ١٩٨٣ ، ص ٥٧ .

[٥] محمد جواد علي ، المصدر السابق ، ص ٤٥.

[٦] محمد عمر بشير ، تاريخ الحركة الوطنية في السودان ١٩٠٠–١٩٦٩ ، ترجمة: هنري رياض وآخرون ، الدار السودانية للكتب ، الخرطوم ، ١٩٨٠ ، ص ٢٦٦.

[٧] **عبد الله خليل** : ولد في أم درمان عام ١٨٩٢ ، تخرّج من كلية غوردون (جامعة الخرطوم حالياً) من قسم المهندسين وألحق بالمدرسة الحربية ، وحصل على رتبة أميرلاي ، وكان أحد أعضاء جمعية اللواء الأبيض التي نفذت ثورة ١٩٢٤ ، وكان من أبرز المؤسسين لحزب الأمة كحزب يقود الشعار الاستقلالي ، وقد انتخب عبد الله خليل كأول سكرتير عام للحزب ، كما عمل رئيساً للوزراء في أول حكومة بعد الاستقلال ، وقد سلّم السلطة لقيادة القوات المسلحة ممثلة في الفريق إبراهيم عبود في ١٧ تشرين الثاني ١٩٥٨ ، توفي عام ١٩٧١ . للمزيد ينظر: عصام عبد الفتاح ، البشير رجل لا ينحني ... وزعيم لن يبيع ، كنوز للنشر والتوزيع، القاهرة ، ٢٠٠٨ ، ص ٣٢.

[٨] **إبراهيم عبود:** ولد عام ١٩٠٠ ، في شمال السودان ، من قبيلة الشايقية، تخرج من كلية غوردن التذكارية، جامعة الخرطوم عام ١٩١٧، والتحق بالمدرسة الحربية وتخرج منها عام ١٩١٨، والتحق بالأشغال العسكرية بالجيش المصري حتى انسحابه عام ١٩٢٤، وأنضم إلى قوة دفاع السودان، وترقي إلى رتبة أميرلاي(عقيد) عام ١٩٥١، وقاد أول انقلاب عسكري في السودان في ١٧ تشرين الثاني ١٩٥٨، الذي أسهم في استلام السلطة ، وعين رئيساً للسودان للمدة (١٩٥٨–١٩٦٤) . للمزيد ينظر: دنيا فاروق صالح العمر ، الفريق إبراهيم عبود والحكم العسكري الأول في السودان ١٩٥٨–١٩٦٤ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية ، جامعة البصرة ، ٢٠١٤ ، ص٤٧ .

[٩] حول تفاصيل الانقلاب ينظر: وليد محمد سعيد الأعظمي ، السودان في الوثائق البريطانية ، انقلاب إبراهيم عبود ، دار الحرية للطباعة ، بغداد ، ١٩٩٠ ، ص ٦٤ وما بعدها .

[١٠] محمد أبو القاسم حاج حمد ، المأزق التاريخي وافاق المستقبل ، دار الكلمة للنشر ، بيروت ، ١٩٨٠ ، ص ٣٧٢.

[١١] خضر حمد ، الحركة الوطنية السودانية ، الاستقلال وما بعدها ، الخرطوم ، ١٩٦٧ ، ص ٢٨٩–٢٩١.

[١٢] لمعرفة بنود تلك الاتفاقية ينظر: جيلي عبد الرحمن ، المعونة الأمريكية تهدد استقلال السودان ، دار الفكر ، القاهرة ، ١٩٥٨ ، ص ٤٨–٥٧.

[١٣] محمد أبو القاسم حاج حمد ، المصدر السابق ، ص ٢٦٣–٢٦٥.

[١٤] احمد خضير حسين ، المؤسسة العسكرية السودانية (١٩٥٦–١٩٨٩) ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية للعلوم الانسانية ، جامعة ذي قار ، ٢٠٢٠ ، ص٧٥ .

[١٥] محمد أحمد محجوب ، الديمقراطية في الميزان ، دار النهار للنشر ، بيروت ، ١٩٧٣ ، ص ٢٢٤ .

[١٦] انعقد في الخرطوم في المدة ٢٩ آب– ١ أيلول ١٩٦٧ ، إذ خرج المؤتمرون بنتائج طيبة ، وقد اشتهر بهذا الاسم نسبة اللاءات الثلاث لا تفاوض ، لا صلح ، لا اعتراف مع الكيان الصهيوني ، كان هذا القرار ضرورياً

لإعادة الروح إلى الجسد العربي الذي شلته الهزيمة ، المفاجئة ، كما كان سبباً في خيبة أمل وزير الدفاع الإسرائيلي (موشي دايان) الذي صرّح في ذلك الوقت أنه بجانب التلفون انتظاراً للمكالمة التي تعلن استسلام الجانب العربي ، وكانت القمة كذلك بداية لمدة الصمود وحرب الاستنزاف التي قادت في النهاية إلى الانتصار العربي في حرب أكتوبر ١٩٧٣. لمزيد من التفاصيل ينظر: محمد أحمد محجوب : المصدر السابق ، ص ١٣٧-١٤٩.

(١٧) **جعفر محمد نميري** : ولد في أم درمان عام ١٩٣٠ ، وتخرّج من الكلية الحربية برتبة ملازم ثانٍ عام ١٩٥٢ ، حصل على الماجستير في العلوم العسكرية من الولايات المتحدة الأمريكية ، عمل ضابطاً في الجيش السوداني قبل أن يصبح رئيس مجلس ثورة مايو ١٩٦٩ وتقلد خلال حقبة رئاسته الحكومة عدداً من الحقائب الوزارية منها : وزارة الخارجية (١٩٧٠-١٩٧١) ثم وزارة التخطيط (١٩٧١-١٩٧٢) رأس حزب الاتحاد الاشتراكي الحاكم وبعد الانتفاضة الشعبية في أبريل ١٩٨٥ لجأ سياسياً إلى مصر حتى عام ٢٠٠٠ بعدها عاد إلى بلده السودان ، توفي في ٣٠ أيار ٢٠٠٩ . للمزيد ينظر: دعاء محمد عبد علي ، جعفر نميري ودوره السياسي في السودان حتى عام ٢٠٠٩ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية ، جامعة كربلاء ، ٢٠١٧ ، ص١١ .

(١٨) حيدر طه ، الإخوان والعسكر، قصة الجبهة الإسلامية والسلطة في السودان ، مركز الحضارة العربية للإعلام والنشر ، القاهرة ، ١٩٩٣، ص ٣٢.

(١٩) محمد أحمد محجوب ، المصدر السابق ، ص ٢٣٠.

(٢٠) عبد الله عبد المحسن السلطان ، البحر الأحمر والصراع العربي – الإسرائيلي: التنافس بين إستراتيجيتن ، الطبعة الثانية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٨٥ ، ص ١٤٧.

(٢١) غراهام . ف. توماس ، السودان موت حلم ، ترجمة: عمران أبو حجلة ، دار الفرجاني ، طرابلس ، ١٩٩٤، ص ١١٨.

(٢٢) عبد اللطيف كريم الزبيدي ، مشكلة جنوب السودان ، رسالة ماجستير غير منشورة ، معهد القائد المؤسس للدراسات القومية والاشتراكية ، الجامعة المستنصرية ، ١٩٨٥ ، ص ٣٠٦.

(٢٣) محمد سالمان طايع ، الصراع الدولي على بيئة حوض النيل ، مركز البحوث والدراسات السياسية ، القاهرة ، ٢٠٠٧ ، ص٣٨٨ .

(٢٤) احمد خضير حسين ، المصدر السابق ، ص٧٤ .

(٢٥) عبد الله عبد المحسن السلطان ، المصدر السابق ، ص ١٤٧-١٤٨.

(٢٦) ابتسام محمود جواد ، الأوضاع السياسية في السودان ١٩٦٩-١٩٨٥ ، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية التربية للبنات ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٧ ، ص ٢٥٠ .

(٢٧) عبد السلام إبراهيم بغدادي ، السياسة الأمريكية المعاصرة تجاه السودان ١٩٨٩ -١٩٩٥ ، مجلة المستقبل العربي ، العدد ٢٠٦ ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، نيسان ١٩٩٦ ، ص ٣٩.

(٢٨) المصدر نفسه ، ص ٤٠ .

(٢٩) حسين علي البطاوي ، السودان ومحادثات التسوية مع الكيان الصهيوني ، نشرة قضايا دولية ، العدد ٤٢ ، مركز الدراسات الدولية ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٠ ، ص ٣٣ .

[٣٠] ابتسام محمد جواد ، المصدر السابق ، ص ٢٧٨ .

[٣١] السر سيد أحمد ، الدور الأمريكي في مشكلة جنوب السودان ، http:// www.aLJazeera.net/NR/exvers.

[٣٢] الفلاشا يقصد به باللغة العربية (المهاجر) وسكن هؤلاء في الأجزاء الشمالية الغربية من أثيوبيا وبالتحديد شمال بحيرة تانا ، إذ قدرت أعدادهم بحوالي (٣٠.٠٠٠) ألف نسمة ، أما عن أصلهم العرقي فلا يوجد أي محدد حول ذلك ، بل هناك آراء عدة ، أن الفلاشا ليسوا مميزين عن باقي سكان أثيوبيا وهم إذا ما كانوا يهوداً فهم كذلك بدينهم وليس بعرق أو جنس شأنه شأن أي دين آخر ، كما كانوا يمارسون أعمالاً حرفية بسيطة مثل حياكة الملابس، والحدادة، وصناعة الأوعية الفخارية التي عرفوا بإنتاجها . للمزيد ينظر: مصطفى عبد العزيز : إسرائيل ويهود العالم دراسة سياسية وقانونية ، دار الكتاب للنشر ، بيروت ، ١٩٦٩ ، ص ٢٠٨ .

[٣٣] للمزيد من التفاصيل حول عملية تهجير هؤلاء اليهود . ينظر : عبد السلام إبراهيم بغدادي ، اليهود في أثيوبيا ((الفلاشا)) في ضوء عملية التهجير الأخيرة ، سلسلة الدراسات الأثيوبية ، معهد الدراسات الآسيوية والإفريقية ، الجامعة المستنصرية ، بغداد ، ١٩٨٥ ، ص ٣–١٩.

[٣٤] عبد السلام إبراهيم بغدادي ، السياسة الأمريكية المعاصرة تجاه السودان ١٩٨٩–١٩٩٥ ، المصدر السابق ، ص ٣٩ ؛ ابتسام محمد جواد ، المصدر السابق ، ص ٣٢٨–٣٣١ .

[٣٥] عبد السلام إبراهيم بغدادي ، السودان المعاصر، السياسة الخارجية والعلاقات الدولية ، دار المناهج للنشر والتوزيع ، عمّان ، ٢٠٠٥ ، ص ١١٤.

[٣٦] محمد سالمان طايع ، المصدر السابق ، ص ٣٨٩ .

[٣٧] عبد السلام إبراهيم بغدادي ، السياسة الأمريكية المعاصرة تجاه السودان ، المصدر السابق ، ص٤٠.

[٣٨]، ماجد محيي عبد العباس ، النظام السياسي في السودان ١٩٥٨–١٩٩٤ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، ١٩٩٦ ، ص ٨٢ ؛ محمد عثمان حبيب الله ، التطورات السياسية في السودان منذ أربعين عاماً ، مجلة السياسة الدولية ، العدد ١٦١، مؤسسة الأهرام ، القاهرة ، ٢٠٠٥ ، ص ٢٧٣.

[٣٩] الطيب زين العابدين ، تجربة الحركة الإسلامية في السودان ، مركز دراسات الشرق الاوسط ، عمّان ، ١٩٩٩ ، ص٢٠ ؛ أكرم بدر الدين ، الأحزاب والتطور السياسي في السودان ، القاهرة ، ١٩٩٧ ، ص ٢٦٨ .

[٤٠] محمد عثمان حبيب الله ، المصدر السابق ، ص ٢٧٣.

[٤١] **عبد الرحمن سوار الذهب** : ولد في أم درمان عام ١٩٣٥ ، وهو من عائلة سودانية تجارية معروفة تنتمي دينياً لطائفة الختمية ، دخل الكلية العسكرية وتخرّج منها عام ١٩٥٥ برتبة ملازم ، وتقلد بعدها كثير من المناصب ، فكان قائداً لسلاح الهجانة ولعمليات الإمداد للقيادة الجنوبية وملحقاً عسكرياً في أوغندا ثم نائب للقائد العام للقوات المسلحة السودانية في حزيران عام ١٩٨٢ ، ثم وزير الدفاع في عهد الرئيس جعفر النميري ، استلم السلطة في أثناء انتفاضة عام ١٩٨٥ بصفته أعلى قادة الجيش وتنسيقاً مع قادة الانتفاضة من أحزاب ونقابات ثم قام بعمل غير مسبوق في العالم العربي ، إذ قام بتسليم السلطة للحكومة المنتخبة في العام التالي ، ثم اعتزل

العمل السياسي وعكف على العمل في مجال الدعوة الإسلامية . للمزيد ينظر: عصام عبد الفتاح ، المصدر السابق ، ص ٣٥-٣٦ .

(٤٢) محمد عثمان حبيب الله ، المصدر السابق ، ص ٢٧٣.

(٤٣) منار الشوربجي ، السياسة الخارجية السودانية بعد النميري ، مجلة السياسة الدولية ، العدد ٨٢ ، القاهرة ، ١٩٨٥، ص ١٧٤.

(٤٤) المصدر نفسه ، ص١٧٥ .

(٤٥) عبد الماجد عبد القادر ، أمريكا والسودان

http://www,alwatan sudan.com/index.php?type=68issue id=1037&col id=64

(٤٦) **الصادق المهدي** : سياسي وزعيم ديني حفيد الإمام عبد الرحمن المهدي ، ولد في العباسية بأم درمان في ٢٥ كانون الأول ١٩٣٥ ، تلقى دراسته الابتدائية في أم درمان والثانوية في مدرسة كومبوني بالخرطوم وأكملها في كلية فكتوريا بالإسكندرية في مصر ، ثم التحق بكلية سانت جون (القديس يوحنا) في جامعة أكسفورد عام ١٩٥٤ لدراسة الزراعة لكنه لم يدرسها ، بل قرر دراسة الاقتصاد والسياسة والفلسفة، وفّق في نيل شهادة البكالوريوس ونال تلقائياً درجة الماجستير بعد عامين من تاريخ تخرجه حسب النظام المعمول به في جامعة أكسفورد ، عمل موظفاً بوزارة المالية في ١٩٥٧ ، وفي تشرين الثاني ١٩٥٨ استقال من الوظيفة لأن انقلاب ١٧ تشرين الثاني كان بداية لعهد يرفضه ، انتخب زعيماً لحزب الأمة عام ١٩٦٤ وعين رئيساً للوزراء من ١٩٦٦ إلى ١٩٦٧ ، اعتقل مرات عدة في عهد الرئيس جعفر نميري ، عين عضواً في اللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكي السوداني عام ١٩٧٨ ، انتخب رئيساً للوزراء في انتخابات ١٩٨٦ ، أطيح به عام ١٩٨٩ في انقلاب جبهة الإنقاذ بقيادة عمر البشير . للمزيد ينظر: عصام عبد الفتاح ، دارفور وجع في قلب العروبة ، كنوز للنشر والتوزيع ، القاهرة ، ٢٠٠٨ ، ص ٢١٩-٢٢٠ .

(٤٧) احمد خضير حسين ، المصدر السابق ، ص٨١ .

(٤٨) عبد السلام إبراهيم بغدادي ، السياسة الأمريكية المعاصرة تجاه السودان ، المصدر السابق ، ص ٤٠-٤١.

(٤٩) طلعت أحمد مسلم ، الوجود الأجنبي في الوطن العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٩٤، ص ٨٥.

(٥٠) السودان وأمريكا ... وعلاقات الترويع والتطبيع

http://www 3rbe.com/vb/show thead.php? t= 3397 .

(٥١) نقلاً عن : الصادق المهدي ، الديمقراطية في السودان عائدة وراجحة ، مركز أبحاث ودراسات الأمة ، الخرطوم ، ١٩٩٠ ، ص ١٤١.

(٥٢) السر سيد أحمد ، الدور الأمريكي في مشكلة جنوب السودان ، المصدر السابق .

(٥٣) محمد سالمان طايع ، المصدر السابق ، ص ٣٩٠.

(٥٤) غراهام . ف . توماس ، المصدر السابق ، ص ١٤٩.

(٥٥) محمد سالمان طايع ، المصدر السابق ، ص ٣٩٠.

(٥٦) السر سيد أحمد : الدور الأمريكي في مشكلة جنوب السودان : المصدر السابق .

[٥٧] **عمر أحمد حسن البشير** : ولد في ١ كانون الثاني ١٩٤٤ بقرية حوش بانقا جنوب مدينة شندي محافظة النيل في الإقليم الشمالي وينتمي لقبيلة الجعليين ، تخرّج من الكلية الحربية العسكرية عام ١٩٦٧ برتبة ملازم ، حصل على درجة الماجستير في العلوم العسكرية من كلية القادة والأركان عام ١٩٨١ ، اشترك في حرب تشرين عام ١٩٧٣ ، إلى أن عين قائداً للواء الثامن مشاة مستقل خلال الحقبة من عام ١٩٨٧ إلى ٣٠ حزيران١٩٨٩ ، تمت ترقيته في اليوم الأول للانقلاب إلى رتبة فريق ، وتعيينه قائداً عاماً للقوات المسلحة . للمزيد ينظر: عصام عبد الفتاح ، المصدر السابق ، ص ٣٧.

[٥٨] جمال عبد الجواد ، الحكم العسكري الثالث في السودان ، مجلة السياسة الدولية ، العدد ٩٩ ، القاهرة ، ١٩٩٠ ، ص ١٧٨ .

[٥٩] نقلاً عن : منى حسين عبيد ، ما هي دوافع الولايات المتحدة من تحسين علاقتها بالسودان ، أوراق إفريقية، العدد ٨٨ ، مركز الدراسات الدولية ، جامعة بغداد ، تشرين الأول ٢٠٠١ ، ص ١.

[٦٠] عبد السلام إبراهيم بغدادي ، السياسة الأمريكية المعاصرة تجاه السودان ، المصدر السابق ، ص ٤١.

[٦١] نقلاً عن: أشرف راضي، إدارة العلاقات السودانية – الغربية ، مجلة السياسة الدولية ،العدد ١٢٨، القاهرة ، ١٩٩٧، ص ١١٥.

[٦٢] الصادق المهدي ، المصدر السابق ، ص ١٥٤.

[٦٣] نقلاً عن : عبد السلام إبراهيم بغدادي ، السياسة الأمريكية المعاصرة تجاه السودان ، المصدر السابق، ص٤١.

[٦٤]Carol Crabam , Michael ohanlon Making Foreign Aid Work, Foreign Affairs , July–Aug.2000.Vol.76,No.4, PP. 10–11.

[٦٥] انضم السودان لعضوية صندوق النقد الدولي في ٥ أيلول ١٩٥٧ ، كانت أول إفادة للسودان من موارد الصندوق وتسهيلاته التمويلية في أيلول ١٩٦٦ قدرت بحوالي (٥٠) مليون دولار ، واستفاد السودان من تسهيل صندوق الاستئمان وهو تمويل مخصص لمساعدة الدول النامية منخفضة الدخول بشروط اقتراض مسيّرة ، وفي المدة ١٩٧٩–١٩٨١ دخل السودان في ترتيبات ائتمانية ممتدة هدفت إلى تحسين وضعية ميزان المدفوعات ، وقدرت القروض بموجب الترتيبات الائتمانية بحوالي (٤٢٧) مليون وحدة خدمة من حقوق السحب الخاصة ، وإلى جانب التسهيلات التعويضية والائتمانية منح الصندوق السودان التسهيلات الآتية : ١– تسهيل البترول : يمنح لمساعدة الأعضاء الذين يتضررون من الارتفاع المفاجئ في أسعار البترول في السوق العالمية . ٢– وتسهيل التمويل التكميلي : يقدم للدول التي تواجه صعوبات ضخمة في موازين المدفوعات ، مقارنة بحجم القروض المتاحة لها بناءً على حصتها في الصندوق . ٣– تمويل مخزون الاحتياطي : لمساعدة الأعضاء للدخول في اتفاقيات سلعية دولية الغاية منها تكوين مخزون استراتيجي من هذه السلع . للمزيد ينظر: الانترنيت http:// www.islam online .net/ dowlia/asp.

[٦٦] عبّر السودان عن موقفه الواضح من أحداث الخليج التي أعقبت ٢ آب ١٩٩٠ ، وهو موقف انطوى على بعدين : الأول منهما : يشير إلى ضرورة احترام المواثيق الدولية وميثاق الجامعة العربية ، وعدم حل المنازعات العربية عن طريق القوة ، وعليه فإن السودان لم يؤيد الدخول إلى الكويت ، كما عبّر عن ذلك الرئيس السوداني

البشير في وقت مبكر من وقوع الأحداث ((قلنا أننا لا نؤيد العراق في اجتياحه للكويت)) ، أما البعد الثاني : فإنه يتضمن رؤية سودانية تحمل في مضمونها نفساً عربياً إسلامياً خالصاً وواضحاً ، وفي ضوء ذلك ، فإن المنظور السوداني لما آل إليه الوضع في الخليج ، كان قد تمحور باتجاه إيجاد حل عربي جماعي (للأزمة) واستبعاد التدخل الأجنبي بإشكاله كلها ، وقد جسد السودان التزامه بالحل العربي واستبعاداً لأي مشكل من أشكال التدخل الأجنبي خلال مؤتمر القمة العربية غير العادي الذي عقد في القاهرة يومي ٩ و ١٠ آب١٩٩٠ ، حينما أبدى السودان تحفظه على القرار الصادر عن القمة المذكورة ، وهو القرار الذي تضمن في فقرته السادسة دعوة صريحة للأقطار العربية بالاستجابة لطلب المملكة العربية السعودية ودول الخليج العربية الأخرى لنقل قوات عربية لمساندة قواتها المسلحة ، وهي كما هو معروف قوات أمريكية وأوربية . لمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع ينظر: عبد السلام إبراهيم بغدادي : السودان وأحداث الخليج ١٩٩٠-١٩٩٨ ، مجلة دراسات ستراتيجية ، العدد ٦ ، مركز الدراسات الدولية ، جامعة بغداد ، ١٩٩٩ ، ص ١٢-١٣.

(٦٧) عوض عبده محمد ، حوارات ديمقراطية ، حديث السودان ، ط٢ ، شركة طيبة للنشر والإعلام والتوثيق ، بيروت ، ١٩٩٩ ، ص ٤٣-٤٤.

(٦٨) الطيب زين العابدين ، المصدر السابق ، ص ٢٧ .

(٦٩) جميل مصعب محمود ، حكومة الإنقاذ في السودان : التحديات ، مجلة أم المعارك ، العدد ٢، مركز أبحاث أم المعارك ، بغداد ، نيسان ١٩٩٦، ص ٩٢.

(٧٠) ماجد محيي عبد العباس ، المصدر السابق ، ص ١٦٨ .

(٧١) عبد السلام ابراهيم بغدادي ، الحملة الامبريالية الكبرى على السودان : الاهداف والدلالات ، مجلة الف باء ، بغداد ، ١٩٩٣ ، ص١٢ .

(٧٢) عبد السلام ابراهيم بغدادي ، السودان المعاصر ، المصدر السابق ، ص١١٧ .

(٧٣) نقلاً عن : جميل مصعب محمود ، المصدر السابق ، ص٩٤.

(٧٤) نقلاً عن : منى حسين عبيد ، المصدر السابق ، ص ٢ .

(٧٥) عبد الوهاب الأفندي : السودان وتداعيات ١١ سبتمبر

http://www.alJazeera-net/NP/exeres/0880D

(٧٦) محجوب باشا ، التنوع العرقي والسياسة الخارجية في السودان ، دار هابل للطباعة والنشر ، السودان ، ١٩٩٨ ، ص٢٢٩ .

(٧٧) محمد جواد علي ، المصدر السابق ، ص٤٤ .

(٧٨) عبد العظيم اسماعيل عبد العال ، العلاقات الامريكية السودانية واولى حروب القرن ، العدد ١٠١ ، مركز الدراسات الدولية ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٢ ، ص٣ .

(٧٩) إنَّ التحقيقات اللاحقة كشفت أن مصنع الشفاء ليس أكثر مما أعلن عنه : مصنع ينتج نحو ثلث الأدوية المستعملة في السودان ، وبدلاً من كون شركة الصناعات العسكرية الحكومية السودانية مالكة المصنع كما زعم المسؤولون الأمريكيون ، فإن صاحب المصنع هو صلاح الدين محمد إدريس ، رجل أعمال سوداني له صلات

وثيقة بالمصرف التجاري السعودي ، وليست له صلة مهمة بأسامة بن لادن بل له صلات كبيرة بعناصر من المعارضة السودانية ، ولم يتخذ قرار بشأن طلب الحكومة السودانية من الأمم المتحدة إرسال فريق علمي لتفتيش مصنع الشفاء وأي مصانع عدت بأنها تثير الشكوك . للمزيد من الاطلاع حول ذلك ، ينظر : تيم نبلوك ، العقوبات والمنبوذين في الشرق الاوسط (العراق ، ليبيا ، السودان) ، بيروت ، ٢٠٠١ ، ص ٢٤٠.

(٨٠) وصف عمر البشير رحيل بن لادن وأنصاره بناءً على طلب السلطات السودانية ، وفي رسالة ممثل السودان الدائم لدى الأمم المتحدة التي أبلغ فيها مجلس الأمن برحيل بن لادن أشار إلى أن حكومته أولت اهتماماً كبيراً إلى الشكوك التي أثارتها دول معينة بشأن موقفه ، وإن الهدف العام كان اتخاذ إجراءات ضرورية لإثبات أنها لن تسمح للنشاطات الإرهابية على أراضيها ، وتشير بعض المصادر إلى اجتماع سري تم عقده بين مسؤولين أمريكيين وسودانيين بوساطة طرف أوربي في عام ١٩٩٥ ، حذر فيه المسؤولون الأمريكيون نظراءهم السودانيين من وجود بن لادن في السودان ، إذ تم اتخاذ ترحيل ابن لادن من السودان كأحد الشروط التي تضعها الولايات المتحدة الأمريكية من أجل أن تحصل الحكومة السودانية على براءة دولية . للمزيد ينظر: عبد العظيم إسماعيل عبد العال ، المصدر السابق ، ص ٣ ؛ دهام محمد العزاوي ، مشكلة جنوب السودان بين الضاغط الأمريكي ومحاولات الحل السلمي ، نشرة قضايا دولية ، العدد ٣٧ ، مركز الدراسات الدولية ، جامعة بغداد ، ١٩٩٩ ، ص ١٤-١٥ .

(٨١) محمد جواد علي ، المصدر السابق ، ص ٤٥.

(٨٢) يقصد بتنظيم التوالي : هو الترابط والتناصر الطوعي للتعبير السياسي بغرض الدعوة والتنافس في الانتخابات لولاية السلطة العامة ، ويفرض القانون نظام التعددية الحزبية بعبارة أخرى ، هو قانون يسمح بممارسة التعددية على نمط جديد ، إذ يتم تأسيس الأحزاب وتسجيلها لدى السلطات ويسمح لها بالعمل ضمن التوجهات العامة للدولة . لمعرفة المزيد عن هذا القانون ينظر: مختار شعيب ، التوالي ومستقبل النظام الحاكم في السودان ، مجلة السياسة الدولية ، العدد ١٣٦ ، القاهرة ، ١٩٩٩ ، ص ١٨١-١٨٢.

(٨٣) مجلة الوسط ، العدد ٣٩٧ ، لندن ، ١٦ أيلول ١٩٩٩ ، ص ١٩ .

(٨٤) محمود أبو العينين ، إدارة الصراعات العرقية في إفريقيا ، مجلة قراءات إفريقية ، العدد ٥٩، معهد البحوث والدراسات الإفريقية ، جامعة القاهرة ، ٢٠٠٠ ، ص ١٣٩-١٤٠.

(٨٥) جاء الخلاف على خلفية تباين الرأي حول تعديلات دستورية اقترحها الترابي ورفضها البشير ، وهي تعديلات تتيح انتخاب محافظي الولايات السودانية مباشرةً بعد أن كان تعيينهم يتم بقرار رئاسي ، وكذلك إعادة منصب رئيس الوزراء ، وقد رأى البشير أن هذين المشروعين يهددان بتقليص سلطاته، ولم تفلح محاولات الوصول إلى حل وسط حول هذه المسألة ، إذ أصرَّ الترابي الذي كان يشغل منصب رئيس المجلس الوطني (البرلمان) على أن يصادق البرلمان على التعديلات الدستورية وأيدتهُ في ذلك أجهزة الحزب الحاكم ، وبالفعل نجح الترابي في إقرار التعديلات ، وردَّ البشير على ذلك بحل البرلمان وإعلان حالة الطوارئ لمدة ثلاثة أشهر وتعليق بعض مواد الدستور الجديد وقال البشير في لقاء تلفزيوني بعد قراره هذا (إن هذه الإجراءات تستهدف وضع حد لازدواجية السلطة التي تحولت إلى صراع شديد على السلطة منذ حوالي العام) . للمزيد ينظر: عبد الوهاب الأفندي ، السودان... إلى أين ؟ في العرب وجوارهم ... إلى أين ، بيروت ، ٢٠٠٠ ، ص ٨٠-٨٣ .

[٨٦]هيفاء أحمد محمد ، الصراع على السلطة بين الرئيس البشير وحسن الترابي في السودان أسبابه وآثاره ، أوراق إفريقية ، العدد ٢٧، مركز الدراسات الدولية ، جامعة بغداد ، شباط ٢٠٠٠، ص ١.

[٨٧] محمد أبو الفضل ، الولايات المتحدة والمسألة السودانية ، مجلة السياسة الدولية ، العدد ١٤٥، القاهرة ، ٢٠٠١، ص ١٤٣.

[٨٨] عصام محمد عبد الشافي ، الدور الأمريكي الجديد في السودان ، ندوة مستقبل السودان في ضوء المتغيرات الأخيرة ٢٤-٢٥ كانون الأول ٢٠٠٢ ، معهد البحوث والدراسات الإفريقية ، جامعة القاهرة ، ٢٠٠٣ ، ص١٠-١١ .

[٨٩] محمد جواد علي ، المصدر السابق ، ص ٤٦ .

[٩٠] فسّرت سوزان رايس زيارتها لجنوب السودان ، أواخر عهد إدارة كلينتون ، بأنها تهدف إلى تقويم الأوضاع الإنسانية في جنوب السودان وأثبتت على حد قولها (أن العبودية معمول بها في السودان ويتعين التسليم بوجودها ومعالجتها ، رامية إلى أثناء الشركاء الأوربيين عن تطوير علاقاتهم بالسودان ، فقد كان من المتوقع أن يصل بعدها وفد من الاتحاد الأوربي إلى السودان لتقويم مسار الحوار بين الجانبين ومناقشة قضايا الحريات الدينية والديمقراطية وحقوق الإنسان والحرب في الجنوب ، كما أن بريطانيا الحليف الكبير للولايات المتحدة بدأت تعمل جاهدة إلى تطوير علاقاتها مع السودان ، فبعد أسابيع شاركت مجموعة من الشركات البريطانية للمرة الأولى منذ عشرة سنوات في معرض السودان الأول . للمزيد ينظر : محمد أبو الفضل ، المصدر السابق ، ص ١٤٣.

المصادر:

اولاً : الرسائل والاطاريح الجامعية :

١-ابتسام محمود جواد : الأوضاع السياسية في السودان ١٩٦٩-١٩٨٥ ، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية التربية للبنات ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٧ .

٢-أحمد خضير حسين ، المؤسسة العسكرية السودانية (١٩٥٦-١٩٨٩) ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية للعلوم الانسانية ، جامعة ذي قار، ٢٠٢٠ .

٣-دعاء محمد عبد علي ، جعفر نميري ودوره السياسي في السودان حتى عام ٢٠٠٩ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية ، جامعة كربلاء ، ٢٠١٧ .

٤-دنيا فاروق صالح العمر ، الفريق إبراهيم عبود والحكم العسكري الأول في السودان ١٩٥٨-١٩٦٤ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية ، جامعة البصرة ، ٢٠١٤ .

٥-عبد اللطيف كريم الزبيدي ، مشكلة جنوب السودان ، رسالة ماجستير غير منشورة ، معهد القائد المؤسس للدراسات القومية والاشتراكية ، الجامعة المستنصرية ، ١٩٨٥.

٦-ماجد محيي عبد العباس ، النظام السياسي في السودان ١٩٥٨-١٩٩٤ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، ١٩٩٦ .

ثانياً : الكتب العربية والمعربة :

١-أكرم بدر الدين ، الأحزاب والتطور السياسي في السودان ، القاهرة ، ١٩٩٧.

٢-تيم نبلوك ، العقوبات والمنبوذين في الشرق الاوسط (العراق ، ليبيا ، السودان) ، بيروت ، ٢٠٠١ .

٣-جيلي عبد الرحمن ، المعونة الأمريكية تهدد استقلال السودان ، دار الفكر ، القاهرة ، ١٩٥٨.

٤-حيدر طه ، الإخوان والعسكر، قصة الجبهة الإسلامية والسلطة في السودان ، مركز الحضارة العربية للإعلام والنشر ، القاهرة ، ١٩٩٣.

٥–خضر حمد ، الحركة الوطنية السودانية ، الاستقلال وما بعدها ، الخرطوم ، ١٩٦٧.
٦–الصادق المهدي ، الديمقراطية في السودان عائدة وراجحة ، مركز أبحاث ودراسات الأمة ، الخرطوم ، ١٩٩٠.
٧–طلعت أحمد مسلم ، الوجود الأجنبي في الوطن العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٩٤.
٨–الطيب زين العابدين ، تجربة الحركة الإسلامية في السودان ، مركز دراسات الشرق الاوسط ، عمّان ، ١٩٩٩.
٩–عبد السلام إبراهيم بغدادي ، اليهود في أثيوبيا ((الفلاشا)) في ضوء عملية التهجير الأخيرة ، معهد الدراسات الآسيوية والإفريقية ، الجامعة المستنصرية ، بغداد ، ١٩٨٥.
١٠–_____ ، السودان المعاصر، السياسة الخارجية والعلاقات الدولية ، دار المناهج للنشر والتوزيع ، عمّان ، ٢٠٠٥.
١١–عبد الله عبد المحسن السلطان ، البحر الأحمر والصراع العربي – الإسرائيلي: التنافس بين استراتيجيتن ، الطبعة الثانية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٨٥ .
١٢–عبد الوهاب الأفندي ، السودان... إلى أين ؟ في العرب وجوارهم ... إلى أين ، بيروت ، ٢٠٠٠ .
١٣–عصام عبد الفتاح ، البشير رجل لا ينحني ... وزعيم لن يبيع ، كنوز للنشر والتوزيع ، القاهرة ، ٢٠٠٨ .
_____ ، دارفور وجع في قلب العروبة ، كنوز للنشر والتوزيع ، القاهرة ، ٢٠٠٨.
١٤–عوض عبده محمد ، حوارات ديمقراطية ، حديث السودان ، ط٢ ، شركة طيبة للنشر والإعلام والتوثيق ، بيروت ، ١٩٩٩ .
١٥–غراهام . ف. توماس ، السودان موت حلم ، ترجمة: عمران أبو حجلة ، دار الفرجاني ، طرابلس ، ١٩٩٤.
١٦–فدوى عبد الرحمن ، كيف نال السودان استقلاله ، دراسة تاريخية لاتفاقية ٢١ فبراير ١٩٥٣ حول الحكم الذاتي وتقرير مصير السودان ، شركة دار الخرطوم للطباعة والنشر ، الخرطوم ، ١٩٩٧.
١٧–محجوب باشا ، التنوع العرقي والسياسة الخارجية في السودان ، دار هابل للطباعة والنشر ، السودان ، ١٩٩٨.
١٨–محمد أبو القاسم حاج حمد ، المأزق التاريخي وافاق المستقبل ، دار الكلمة للنشر ، بيروت ، ١٩٨٠ .
١٩–محمد أحمد محجوب ، الديمقراطية في الميزان ، دار النهار للنشر ، بيروت ، ١٩٧٣ .
٢٠–محمد سالمان طايع ، الصراع الدولي على بيئة حوض النيل ، مركز البحوث والدراسات السياسية ، القاهرة ، ٢٠٠٧ .
٢١–محمد سليمان محمد ، اليسار السوداني في عشرة أيام (١٩٥٤–١٩٦٣) ، مكتبة الفجر ، الخرطوم ، ١٩٨٣.
٢٢–محمد عمر بشير ، تاريخ الحركة الوطنية في السودان ١٩٠٠–١٩٦٩ ، ترجمة: هنري رياض وآخرون ، الدار السودانية للكتب ، الخرطوم ، ١٩٨٠.
٢٣–مصطفى عبد العزيز ، إسرائيل ويهود العالم دراسة سياسية وقانونية ، دار الكتاب للنشر ، بيروت ، ١٩٦٩.
٢٤–وليد محمد سعيد الأعظمي ، السودان في الوثائق البريطانية ، انقلاب إبراهيم عبود ، دار الحرية للطباعة ، بغداد ، ١٩٩٠.

ثالثاً : الكتب الاجنبية :

1- Carol Crabam , Michael ohanlon Making Foreign Aid Work, Foreign Affairs , July- Aug.2000.Vol.76,No.4.

رابعاً : البحوث والدراسات المنشورة :

١–أشرف راضي ، إدارة العلاقات السودانية – الغربية ، مجلة السياسة الدولية ، العدد ١٢٨ ، القاهرة ، ١٩٩٧.
٢–جمال عبد الجواد ، الحكم العسكري الثالث في السودان ، مجلة السياسة الدولية ، العدد ٩٩ ، القاهرة ، ١٩٩٠.

٣–جميل مصعب محمود ، حكومة الإنقاذ في السودان : التحديات ، مجلة أم المعارك ، العدد ٢، مركز أبحاث أم المعارك ، بغداد ، نيسان ١٩٩٦.
٤–حسين علي البطاوي ، السودان ومحادثات التسوية مع الكيان الصهيوني ، نشرة قضايا دولية ، العدد ٤٢ ، مركز الدراسات الدولية ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٠.
٥–دهام محمد العزاوي ، مشكلة جنوب السودان بين الضاغط الأمريكي ومحاولات الحل السلمي ، نشرة قضايا دولية ، العدد ٣٧ ، مركز الدراسات الدولية ، جامعة بغداد ، ١٩٩٠.
٦–عبد السلام ابراهيم بغدادي ، الحملة الامبريالية الكبرى على السودان : الاهداف والدلالات ، مجلة الف باء ، بغداد ، ١٩٩٣.
٧–_____ ، السياسة الأمريكية المعاصرة تجاه السودان ١٩٨٩ –١٩٩٥ ، مجلة المستقبل العربي ، العدد ٢٠٦ ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، نيسان ١٩٩٦.
٨–_____ ، السودان وأحداث الخليج ١٩٩٠–١٩٩٨ ، مجلة دراسات استراتيجية ، العدد ٦ ، مركز الدراسات الدولية ، جامعة بغداد ، ١٩٩٩ .
٩–عبد العظيم اسماعيل عبد العال ، العلاقات الامريكية السودانية واولى حروب القرن ، العدد ١٠١ ، مركز الدراسات الدولية ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٢.
١٠–محمد أبو الفضل ، الولايات المتحدة والمسألة السودانية ، مجلة السياسة الدولية ، العدد ١٤٥، القاهرة ، ٢٠٠١.
١١–محمد جواد علي ، دارفور ومتوالية تقسيم السودان ، سلسلة دراسات إستراتيجية ، العدد ٧٧ ، مركز الدراسات الدولية ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٥ .
١٢–محمد عثمان حبيب الله ، التطورات السياسية في السودان منذ أربعين عاماً ، مجلة السياسة الدولية ، العدد ١٦١ ، القاهرة ، ٢٠٠٥ .
١٣–محمود أبو العينين ، إدارة الصراعات العرقية في إفريقيا ، مجلة قراءات إفريقية ، العدد ٥٩، معهد البحوث والدراسات الإفريقية ، جامعة القاهرة ، ٢٠٠٠ .
١٤–مختار شعيب ، التوالي ومستقبل النظام الحاكم في السودان ، مجلة السياسة الدولية ، العدد ١٣٦ ، القاهرة ، ١٩٩٩ .
١٥–منار الشوربجي ، السياسة الخارجية السودانية بعد النميري ، مجلة السياسة الدولية ، العدد ٨٢ ، القاهرة ، ١٩٨٥.
١٦–منى حسين عبيد ، ما هي دوافع الولايات المتحدة من تحسين علاقتها بالسودان ، أوراق إفريقية ، العدد ٨٨ ، مركز الدراسات الدولية ، جامعة بغداد ، تشرين الأول ٢٠٠١.
١٧–هيفاء أحمد محمد ، الصراع على السلطة بين الرئيس البشير وحسن الترابي في السودان أسبابه وآثاره ، أوراق إفريقية ، العدد ٢٧، مركز الدراسات الدولية ، جامعة بغداد ، شباط ٢٠٠٠.

خامساً : الندوات :

١–عصام محمد عبد الشافي ، الدور الأمريكي الجديد في السودان ، ندوة مستقبل السودان في ضوء المتغيرات الأخيرة ٢٤–٢٥ كانون الأول ٢٠٠٢ ، معهد البحوث والدراسات الإفريقية ، جامعة القاهرة ، ٢٠٠٣ .

سادساً : المجلات :

١–مجلة الوسط ، العدد ٣٩٧ ، لندن ، ١٦ أيلول ١٩٩٩ .

سابعاً : شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت) :

١–الانترنيت
http:// www.islam online .net/ dowlia/asp.
٢-السر سيد أحمد ، الدور الأمريكي في مشكلة جنوب السودان
http:// www.aLJazeera.net/NR/exvers.

٣–عبد الماجد عبد القادر : أمريكا والسودان
http://www,alwatan sudan.com/index.php?type=68issue id=1037&col id=64

٤–السودان وأمريكا ... وعلاقات الترويع والتطبيع
http://www. 3rbe.com/vb/show thead.php? t= 3397

٥–عبد الوهاب الأفندي : السودان وتداعيات ١١ سبتمبر
http://www.alJazeera-net/NP/exeres/0880D

Sources:

First: University theses and dissertations:

1- Ibtisam Mahmoud Jawad: The political situation in Sudan 1969-1985, unpublished doctoral thesis, College of Education for Girls, University of Baghdad, 2007.

2- Ahmed Khudair Hussein, Sudanese Military Institution (1956-1989), unpublished master's thesis, College of Education for Human Sciences, Dhi Qar University, 2020.

3- Duaa Muhammad Abd Ali, Jaafar Numeiri and his political role in Sudan until 2009, unpublished master's thesis, College of Education, University of Karbala, 2017.

4- Donia Farouk Saleh Al-Omar, Lieutenant General Ibrahim Abboud and the first military rule in Sudan 1958-1964, unpublished master's thesis, College of Education, University of Basra, 2014.

5- Abdul Latif Karim Al-Zubaidi, The Problem of South Sudan, unpublished master's thesis, Founding Leader Institute for Nationalist and Socialist Studies, Al-Mustansiriya University, 1985.

6- Majid Mohi Abdel Abbas, The Political System in Sudan 1958-1994, unpublished master's thesis, College of Political Science, University of Baghdad, 1996.

Second: Arabic and Arabized books:

1- Akram Badr al-Din, Parties and Political Development in Sudan, Cairo, 1997.

2- Tim Niblock, Sanctions and Outcasts in the Middle East (Iraq, Libya, Sudan), Beirut, 2001.

3- Gilly Abdel Rahman, American aid threatens Sudan's independence, Dar Al-Fikr, Cairo, 1958.

4- Haider Taha, The Brotherhood and the Military, The Story of the Islamic Front and Authority in Sudan, Center for Arab Civilization for Media and Publishing, Cairo, 1993.

5- Khader Hamad, The Sudanese National Movement, Independence and Aftermath, Khartoum, 1967.

6- Al-Sadiq Al-Mahdi, Democracy in Sudan is Returning and Successful, Umma Research and Studies Center, Khartoum, 1990.

7- Talaat Ahmed Muslim, The Foreign Presence in the Arab World, Center for Arab Unity Studies, Beirut, 1994.

8- Al-Tayeb Zain Al-Abidin, The Experience of the Islamic Movement in Sudan, Center for Middle East Studies, Amman, 1999.

9- Abdul Salam Ibrahim Baghdadi, The Jews in Ethiopia ((Falasha)) in light of the recent displacement process, Institute of Asian and African Studies, Al-Mustansiriya University, Baghdad, 1985.

10-

Behind

11- Abdullah Abdul Mohsen Al-Sultan, The Red Sea and the Arab-Israeli Conflict: Competition between Two Strategies, second edition, Center for Arab Unity Studies, Beirut, 1985.

12- Abdul Wahab Al-Afandi, Sudan... Where to? In the Arabs and their Neighborhood...Where to, Beirut, 2000.
13- Essam Abdel Fattah, Al-Bashir, a man who does not bow down... and a leader who will not sell, Kunooz Publishing and Distribution, Cairo, 2008.
14-
_____ beat to the heart of Arabism, Kunoz Publishing and Distribution, Cairo, 2008.
15- Awad Abdo Muhammad, Democratic Dialogues, Hadith of Sudan, 2nd edition, Taiba Publishing, Media and Documentation Company, Beirut, 1999.
16- Graham. F. Thomas, Sudan: The Death of a Dream, translated by: Imran Abu Hijleh, Dar Al-Ferjani, Tripoli, 1994.
17- Fadwa Abdel Rahman, How Sudan Gained Its Independence, a historical study of the February 21, 1953 Agreement on Autonomy and Self-Determination of Sudan, Dar Khartoum Printing and Publishing Company, Khartoum, 1997.
18- Mahjoub Pasha, Ethnic Diversity and Foreign Policy in Sudan, Hubble Printing and Publishing House, Sudan, 1998.
19- Muhammad Abu Al-Qasim Haj Hamad, The Historical Impasse and Future Prospects, Dar Al-Kalima Publishing, Beirut, 1980.
20- Muhammad Ahmad Mahjoub, Democracy in the Balance, Dar Al-Nahar Publishing, Beirut, 1973.
21- Muhammad Salman Taya, The International Conflict over the Nile Basin Environment, Center for Research and Political Studies, Cairo, 2007.
22- Muhammad Suleiman Muhammad, The Sudanese Left in Ten Days (1954-1963), Al-Fajr Library, Khartoum, 1983.
23- Muhammad Omar Bashir, History of the National Movement in Sudan 1900-1969, translated by: Henry Riad and others, Sudanese House of Books, Khartoum, 1980.
24- Mustafa Abdel Aziz, Israel and the Jews of the World, a Political and Legal Study, Dar Al-Kitab Publishing House, Beirut, 1969.
25- Walid Muhammad Saeed Al-Azami, Sudan in British Documents, Ibrahim Abboud's Coup, Al-Hurriya Printing House, Baghdad, 1990.

Fourth: Published research and studies:

1- Ashraf Radi, Department of Sudanese-Western Relations, International Politics Journal, No. 128, Cairo, 1997.
2- Gamal Abdel-Gawad, The Third Military Rule in Sudan, International Politics Journal, No. 99, Cairo, 1990.
3- Jamil Musab Mahmoud, The Salvation Government in Sudan: Challenges, Umm Al-Ma'arik Magazine, Issue 2, Umm Al-Ma'arik Research Center, Baghdad, April 1996.
4- Hussein Ali Al-Batawi, Sudan and the settlement talks with the Zionist entity, International Issues Bulletin, No. 42, Center for International Studies, University of Baghdad, 2000.
5- Daham Muhammad Al-Azzawi, The Problem of South Sudan between American Pressure and Attempts at a Peaceful Solution, International Issues Bulletin, No. 37, Center for International Studies, University of Baghdad, 1990.
6- Abdul Salam Ibrahim Baghdadi, The Great Imperial Campaign against Sudan: Objectives and Implications, Alif Baa Magazine, Baghdad, 1993.
7-
--- to the Contemporary American Policy toward Sudan 1989-1995, Arab Future Magazine, Issue 206, Center for Arab Unity Studies, Beirut, April 1996.

8-
---------- to
to do so should be to determine the extent of the situation, Sudan and the Gulf events 1990-1998, Journal of Strategic Studies, No. 6, Center for International Studies, University of Baghdad, 1999.
9- Abdel-Azim Ismail Abdel-Al, American-Sudanese relations and the first wars of the century, No. 101, Center for International Studies, University of Baghdad, 2002.
10- Muhammad Abu Al-Fadl, The United States and the Sudanese Question, International Politics Journal, No. 145, Cairo, 2001.
11- Muhammad Jawad Ali, Darfur and the Partition of Sudan Series, Strategic Studies Series, No. 77, Center for International Studies, University of Baghdad, 2005.
12- Muhammad Othman Habibullah, Political Developments in Sudan forty Years Ago, International Politics Magazine, No. 161, Cairo, 2005.
13- Mahmoud Abu Al-Enein, Managing Ethnic Conflicts in Africa, African Readings Magazine, No. 59, Institute of African Research and Studies, Cairo University, 2000.
14- Mukhtar Shuaib, Succession and the Future of the Ruling Regime in Sudan, International Politics Journal, No. 136, Cairo, 1999.
15- Manar Al-Shorbaji, Sudanese Foreign Policy after Al-Numeiri, International Politics Journal, No. 82, Cairo, 1985.
16- Mona Hussein Obaid, What are the United States' motives for improving its relationship with Sudan, African Papers, No. 88, Center for International Studies, University of Baghdad, October 2001.
17- Haifa Ahmed Muhammad, The struggle for power between President Al-Bashir and Hassan Al-Turabi in Sudan, its causes and effects, African Papers, No. 27, Center for International Studies, University of Baghdad, February 2000.

Fifth: Seminars:

1- Essam Muhammad Abdel Shafi, The New American Role in Sudan, Symposium on the Future of Sudan in Light of Recent Changes, December 24-25, 2002, Institute for African Research and Studies, Cairo University, 2003.

Sixth: Magazines:

1- Al-Wasat Magazine, Issue No. 397, London, September 16, 1999.